

**مخاطر الوسائل الإلكترونية الحديثة
علي النظام العام للدولة**

الباحثة/ رقية سعد عبد اللطيف عبده
باحثة لدرجة الدكتوراه - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

تحت إشراف

أ.د. ربيع أنور فتح الباب
أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

مخاطر الوسائل الإلكترونية الحديثة

علي النظام العام للدولة

الباحثة/ رقية سعد عبد اللطيف عبده

الملخص العربي:

وبناء علي ما سبق أنتهينا إلي بيان دور جديد لسلطات الضبط لإداري يمكن لها أن تمارسه علي الشبكات الإلكترونية للتواصل الإجتماعي، سعياً منها لإزالة كافة المخاطر التي تواجه النظام العام من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة. لذا فإننا بصدد إستحداث فكرة جديدة لها علاقة بتطور نظرية الضبط الإداري في حدود معينة نظراً لإمتداد نشاط الأفراد من الواقع التقليدي إلي الواقع الإلكتروني الحديث، مع الأخذ في الإعتبار تحقيق الموازنة بين الإستفادة من الثورة الإلكترونية والتقنيات الحديثة من ناحية والحفاظ علي النظام العام دون المساس بالحقوق والحريات العامة من ناحية أخرى، لذا فإنها تبرز لنا دورها في التوسع في حماية الأمن العام ضد كافة المخاطر الناجمة عن أنشطة المنظمات الإجرامية والإرهابية التي يتم ممارستها علي شبكات ومواقع التواصل الإجتماعي وكذا زيادة حماية الصحة العامة من الترويج للعقار وتجارة المؤثرات العقلية، ومن الإشهار غير القانوني للأدوية وكذا الحفاظ علي الآداب العامة والأخلاق من خلال مواجهة الفساد الأخلاقي علي شبكات ومواقع التواصل الإجتماعي. وبالتالي أصبح هناك إرتباط وثيق ما بين تطور الضبط الإداري وتطور الضبط التشريعي والقضائي: حيث يتزامن تطور نظرية الضبط الإداري مع تطور الضبط التشريعي والقضائي، من خلال نمو الجرائم الإلكترونية و لجوء الأفراد إلي الواقع الإلكتروني لممارسة حقوقهم و حرياتهم، والذي يستلزم تدخل سلطات الضبط الإداري لمواجهة تلك الجرائم.

English conclusion:

Based on the above, we have concluded by stating anew role for administrative control authorities that they can practice on social media networks, in an effort to eliminate all risks facing the public order through modern electronic means. Therefore we are in the process of developing a new idea related to the development of

administrative control theory within certin limits due to the extension of individuals activity from traditional reality to modern electronic reality, taking into account achieving a balance between benefiting from the electronic revolution and modern technologies on the one hand and maintatng public order without infringing on public rirhts and freaadoms on the other hand. Therefore, it highlights its role in expanding the protection of public security against all risks resulting from the activities of criminal and terrorist organizations that are practiced on social media networks and sites, as well as increasing the protection of public health from the promotion of drugs and the trade in psychotropic, substances and from illegal advertising of medicines, as well as preserving public morals and ethics by confronting moral corruption on social media networks and sites. Thus, there is a close connection between the development of administrative control and the development of legislative and judicial control: the development of the theory off administrative control coincides with the development of legislative and judicial control, through the growth electronic crimes and the resort of individuals to electronic reality to exercise their rights rights and freedoms, which requires the intervention of administrative control authorities.

مقدمة

إن إمتداد نشاط الأفراد من الواقع التقليدي إلي الواقع الإلكتروني الجديد يشكل موطناً جديداً لهم وأصبحت جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية فيعتمد الكثيرون علي وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية والهواتف الذكية فعلي الرغم من تعدد مميزاتها إلا أن لها سلبيات عديدة تنتج عنها مخاطر جسيمة نتيجة هذا التطور الإلكتروني، علي شتي المجالات ومنها النواحي الاجتماعية والنفسية والمجتمعية، فمن حيث التأثير النفسي والاجتماعي تسلب من الأشخاص جانب من الخصوصية نظراً للتداول غير المشروع للبيانات الشخصية من قبل المنصات الرقمية الكبيرة والشركات التي تقوم بجمع أكبر قدر من البيانات عن المستخدمين و كذا نشر الأخبار غير الموثوقة والزائفة وتداولها بطريقة سلبية مما يؤدي إلي نشر الشائعات والأخبار الكاذبة التي تؤثر سلباً علي الأفراد والمجتمعات، ومن حيث التأثير المجتمعي تهدد الأمن

السيبراني من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية وضارة والتي تهدد سلامة وسرية البيانات والمعلومات علي شبكات التواصل الإجتماعي لإحتمالية إختراقها^(١). وهناك العديد من المخاطر الإلكترونية التي تسفر عن إساءة إستعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة وهي التي تؤدي بدورها بالطبع إلي إرتكاب الجرائم المستحدثة داخل الواقع الإلكتروني، فتؤثر مباشرة علي السلطة السياسية والتشريعية وتتحدى سلطة الدولة نفسها، مما يجعلها تمثل تهديداً للأمن والإستقرار علي كلا من الصعيدين الوطني والدولي وتهدد حيوية أي مجتمع بالنظر إلي آثارها المدمرة لشتي جوانبه. الأمر الذي يفرض رسم إستراتيجية أمنية متكاملة من أجل التصدي لكافة هذه التحديات ومواكبة التطور الهائل في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومد جسور التعاون الدولي لمواجهة الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة والجرائم عابرة القارات^(٢).

حيث حمي القانون الحياة الخاصة للأفراد وفقاً لنص المادة (٥٧) من دستور جمهورية مصر العربية تقضي بأن للحياة الخاصة حرمة وهي مصونة لا تمس، وللمراسلات البريدية والإلكترونية وغيرها من وسائل الإتصال الإجتماعي لا يجوز الإطلاع عليها أو مراقبتها إلا بأمر قضائي مسبب. ووضع علي كاهل الدولة إلترام بأحقية المواطنين في استخدام وسائل الاتصال العامة، ولا يجوز حرمانهم منها أو تعطيلها بشكل تعسفي^(٣).

وقد عرف المشرع المصري البيانات الشخصية في قانون حماية البيانات الشخصية، رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، حيث نص علي "أي بيانات متعلقة بشخص

(١) دكتور جمال شاكر عبدالله، ن بحث بعنوان الآثار الإجتماعية والنفسية والمخاطر المجتمعية للتكنولوجيا الحديثة، مجلة البحث العلمي في الآداب (العلوم الإجتماعية والإنسانية)، المجلد ٢٤، العدد ١٠، ٢٠٢٣، ص ١٩١، ١٩٣.

(٢) محمد طارق محمود، دور الشرطة في دعم الأمن الاقتصادي، جمعية الإجتماعيين في الشارقة، مجموعة ٢٥، عدد ٩٨، ٢٠٠٨، ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٣) المادة ٥٧ من دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، الباب الثالث، الحقوق والحريات والواجبات العامة.

طبيعي محدد، أو يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بين هذه البيانات وأي بيانات أخرى كالاسم، أو الصوت، أو الصورة، أو رقم تعريفي، أو محدد للهوية عبر الإنترنت، أو أي بيانات تحدد الهوية النفسية أو الصحية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية^(٤).

خطة البحث:

تأسيساً على ما تقدم فإن مناط بحثنا حول مخاطر الوسائل الإلكترونية علي النظام العام في الدولة سيكون من خلال المباحث الآتية وذلك علي الوجه الآتي:
المبحث الأول: مخاطر الوسائل الإلكترونية الحديثة علي العناصر التقليدية للنظام العام.

المبحث الثاني: مخاطر الوسائل الإلكترونية الحديثة علي العناصر الحديثة للنظام العام.

المبحث الأول: مخاطر الوسائل الإلكترونية الحديثة علي العناصر التقليدية للنظام العام.

مقدمة

يعد الفساد الإداري ظاهره عالمية تعاني منها شتي المجتمعات سابقاً وحاضراً لتأثيره السلبي علي الأداء الإداري والحالة الاقتصادية والأمن العام، مما يؤدي إلي ضياع حق الأفراد بين فئة تحصل علي شيء لا تستحقه وفئة تفقد حقها ولا تجده الأمر الذي يحتم ضرورة مواجهته للحد من أثاره السلبية من قبل كافة الدول، ومشكلة الفساد أنه عادة يتم بصورة سرية خاصة أنه يجسد أفعال غير قانونية وغير أخلاقية فهو إستعمال الموارد العامة بطريقة غير مشروعة من أجل المصلحة الخاصة^(٥).

وكما يتم ممارسة الفساد الإداري في الواقع التقليدي فإنه يتم أيضاً بانتقاله لواقع الإلكتروني، وبالرغم من الطابع الافتراضي والرقمي لشبكات الإتصال الإجتماعي الإلكترونية وفوائده علي المجتمع، إلا أنه تم إثبات مخاطر عديدة ناجمة عنها تهدد

(٤) المادة رقم ١، من القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ والذي يتعلق بحماية البيانات الشخصية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٨ في ١٥ يولييه لسنة ٢٠٢٠.

(٥) حمدان سعيد العميري، دور أجهزة الرقابة الإدارية في مقاومة الفساد الإداري، مرجع سابق، ص ١٠٢، ١٠٣.

الإستقرار والحياة الآمنة داخل المجتمع، فأثرت علي النظام العام للدولة بأكمله، ومن بينه الأمن العام للدول والذي أصبح يواجه تهديدات مستحدثة علي رأسها الأرهاب ونشر الأخبار الزائفة لزعزعة أمن الدولة بأكملها، وأيضاً التأثير علي الصحة العامة من خلال إتباع أدوية غير مرخصة والترويج للمخدرات والتأثير علي الصحة الجسدية من خلال إدمان التواجد علي تلك الشبكات لفترات طويلة، كما لها دوراً في التأثير علي السكنية العامة من خلال التجمعات الإلكترونية بغرض إقامة الحفلات أو التحشيد للإنتخابات أو التجنيد للمظاهرات^(٦). وهذا الأمر الذي دفع العديد من الدول إلي تشريع القوانين اللازمة لمواكبة تلك التقنيات الحديثة ومعالجتها وذلك من خلال إصدار النصوص القانونية والاحكام القضائية والقرارات الإدارية من أجل كبح المخاطر التي تهدد النظام العام في الدولة، وبدأت الدول باستعمال الحاسب الآلي من أجل التطور في مجال تقنية المعلومات^(٧).

وسنقسم هذا المبحث إلي ثلاثة مطالب، سنتاول في المطلب الأول مخاطر الشبكات الإلكترونية علي الأمن العام، وسناقش في المطلب الثاني مخاطر الشبكات الإلكترونية علي الصحة العامة، وسناقش في المطلب الثالث مخاطر الشبكات الإلكترونية علي السكنية العامة.

المطلب الأول

الآثار الناجمة عن استعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة علي الجوانب

الأمنية في المجتمع

يقصد بالأمن العام كأحد المقومات التقليدية للنظام العام في الدولة توفير الحد الأدنى من الطمأنينة للأفراد وحماية المجتمع في أرواحه وممتلكاته وأعراضهم من أي مخاطر يمكن أن تمسه في الأماكن العمومية مثل الساحات العمومية، والمرافق العامة والطرق العامة سواء كان مصدر هذا الخطر راجع إلي فعل الإنسان أو فعل الطبيعة وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لحماية المجتمع من وقوع ثمة جرائم أو حوادث^(٨).

(٦) أحمد أكرم عبد، دور الضبط الإداري في مجال وسائل التواصل الإجتماعي، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٧) أحمد أكرم عبد، دور الضبط الإداري في مجال وسائل التواصل الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٨) دكتور طعيمة الجرف، القانون الإداري، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ٢٥.

يعد إستغلال شبكات التواصل الإجتماعي الإلكتروني من أكثر المخاطر التي تهدد الأمن العام وذلك من خلال إقامة روابط مع الأفراد بهدف توسيع دائرة الإستهداف وزيادة قوة التأثير، فكثير من الجرائم ترتكب عن طريق الوسائل الإلكترونية، حيث يمكن إستغلالها من قبل القوة الناعمة في التلاعب بالجماهير وإستغلالها من قبل الجماعات الإرهابية والنشاطات الإجرامية كمنصة نشاط ودعم وبث الشائعات والأخبار المضللة من أجل زعزعة إستقرار أمن الدول في البلاد^(٩). لذا سعت بعض الدول إلي تشديد الحماية اللازمة لوسائل التواصل الإجتماعي ودار ذلك النقاش في العديد من البلدان ومنها روسيا والتي طالب مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي تم طرحه في عام ٢٠١٦ بتنفيذ حماية مشددة في جميع تطبيقات المراسلة المشفرة وتم التوقيع علي القانون في عام ٢٠١٦ من قبل فلاديمير بوتين وتجلي ذلك في مقاومة بعض الشركات للطلبات المقدمة من الأجهزة الأمنية والتي تم فرض عقوبات عليها لذلك في عام ٢٠١٧ تم تغريم شركة Telegram ومقرها لندن بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ روبل لعدم تزويدها لمنظمة FSB وهي منظمة رسمية في روسيا بالمعلومات اللازمة للوصول إلي ستة إتصالات مشفرة، وبحسب ما ورد تم تقديم طلب مماثل للشركة من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي يشير إلي أن عدم إستجابة الشركة لطلب المنظمة يجب أن يكون له سببين فمن ناحية: أن يكون مستحيلا من الناحية الفنية التمكن من الوصول إلي المحتوي المشفر بنفسها ومن ناحية أخرى: أن يكون يكون محاولة الوصول إلي المحتوي غير المشروع يكون بمثابة إنتهاك لخصوصية المواطنين وفقا للتشريعات الروسية في هذا الصدد^(١٠).

علاوة علي ذلك هناك مخاطر جسيمة التي تؤثر بها الشبكات الإلكترونية علي الأمن القومي وليس الأمن العام فحسب فكثير من الجرائم التي تمس أمن الدولة في الوقت الحالي هي بسبب تلك الوسائل ومن هذه الجرائم التجسس وبث الشائعات

أنظرا: أيضاً عبد العليم عبد المجيد مشرف، دور سلطات الضبط الإداري في تحقيق النظام العام وأثره علي الحريات العامة، مرجع سابق، ص ٧٨.

^(٩) أحمد أكرم عبد، دور الضبط الإداري في مجال وسائل التواصل الإجتماعي، مرجع سابق، ص ٤٧.

^(١٠) Daniel Ventre, Philippe Guillo, Interceptions des communications électroniques, Interceptions des communications électroniques, 2023, p 146: 148.

والأخبار الكاذبة لزعة استقرار وأمن الدول. وقد أوضح المشرع المصري المقصود بالأمن القومي في قانون جرائم تقنية المعلومات بالآتي "الأمن القومي: كل ما يتصل باستقلال واستقرار وأمن الوطن ووحدته وسلامة أراضيه، وما يتعلق بشؤون رئاسة الجمهورية ومجلس الدفاع الوطني ومجلس الأمن القومي، ووزارة الدفاع والإنتاج الحربي، ووزارة الداخلية، والمخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية، والأجهزة التابعة لتلك الجهات"^(١١).

وسنوضح ذلك بالتفصيل من خلال الفروع الآتية..

الفرع الأول

تأثير شبكات الإتصال الإلكترونية علي فكر الجماهير

قد تؤثر شبكات الإتصال الإلكترونية سلباً علي فكر الجماهير علي المستوي الوطني والدولي وتبنيهم لأفكار معينة من خلال البرامج التأثيرية التي تقنعهم ببطيء ليغيروا أساليبهم وأفكارهم تجاه الأشياء وإقناعهم أنهم الأشخاص الفعلين الذين يستطيعون إحداث التغيرات الجوهرية والذي يعد أكبر قوة من التحفيز، ويتطلب التأثير علي فكر الجماهير إستخدام الإستدلال العقلي لاستيعاب الكم الهائل من المعلومات المتاحة حول العالم وكذا استخدام أسلوب التكرار والذي يجعل الفرد يتذكر المعلومة بسرعة ويقنع أنها حقيقة والتكرار بعدة طرق مختلفة لكي يتم التأكد من وصولها بالفعل. ويلقي التأثير الضوء علي أعضاء الرأي العام في دولة النفوذ والذين يتولون مختلف التخصصات والمهن ولديهم معلومات جوهرية عن مسئوليتهم الحكومية^(١٢).

وتتعدد مظاهر الإنحراف الفكري والتي تمثل العديد من المخاطر والأضرار علي المجتمع ومنها علي سبيل المثال وليس الحصر^(١٣):

^(١١) المادة رقم ١ من قانون جرائم تقنية المعلومات، رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، الجريدة الرسمية- العدد ٣٢ مكرر.

^(١٢) رافي غويتا، هيوبركس، وسائل التواصل الإجتماعي و تأثيرها علي المجتمع، ترجمة عصام سيد عبد الفتاح، المجموعة العربية للتدريب و النشر، ٢٠١٧، ص ٤٠٠، ٤٠٣، ٤١٣.

^(١٣) دعاء محمد إبراهيم بدران، التشريعات الممكنة للضبط الإداري و الأمني لمكافحة الإنحراف الفكري عبر منصات التواصل الإجتماعي، مجلة البحوث الفقهية و القانونية، العدد الأربعين، ٢٠٢٣، ص ٦٥١، ٦٤٨

أولاً: الإنحراف السلوكي: ويمثل صوراً عديدة ومنها التتمر الإلكتروني والذي يعد عمل عدواني ينفذ علي منصات إلكترونية ضد أفراد لا يتمكنون من الدفاع عن أنفسهم ببسر وسهولة فالإساءة اللفظية عبر الإنترنت أسهل من الإساءة المباشرة لكونها تتم في وقت وجيز لذا فهو أخطر من نظيره التقليدي لأنه أكثر إنتشاراً مما يؤدي إلي أضرار نفسية جسيمة بالأفراد.

ثانياً: الإنحراف المعلوماتي: من خلال ظهور جرائم المعلومات عبر وسائل التواصل الإجتماعي والتي تهدد الأمن العام عن طريق نشر الأخبار الكاذبة والشائعات التي تهدد المجتمع.

وحتى تم رصد تأثير هذه المواقع علي الأمن الفكري وتعرضه للعديد من التحديات الداخلية والخارجية والذي يعد التدابير المشتركة والنشاط بين الدول لتجنب أفراد المجتمع بمجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تكون سبباً في إنحراف الأخلاق والسلوكيات داخل المجتمع وتزعزع الشعور بالطمأنينة والإستقرار والأمان وتؤثر علي حفظ وحماية الأمن العام للأفراد، لذا يقتضي الأمر دوماً تثقيف المجتمعات العربية وتوعيتها وتصحيح المفاهيم الخاطئة نظراً لأن الإنحراف الفكري يؤدي إلي إنتشار الفتن وفقدان الأمن والإعتداء علي الأفراد في أموالهم وأنفسهم وعقولهم وإرتكائب الأعمال الإرهابية^(١٤).

الفرع الثاني

تأثير شبكات الإتصال الإجتماعي الإلكتروني في إنتشار الشائعات

تعد شبكات الإتصال الإجتماعي الإلكتروني مسرحاً واسعاً لنشر الشائعات والأخبار الكاذبة والمعلومات المتناقضة والمنافية للمعايير الأخلاقية، وقد يؤدي ذلك لمخاطر تهدد الأمن القومي للبلاد، وتمزيق عناصر الوحدة والقوة من خلال زرع الشكوك وتدمير القوي المعنوية وتفتيتها، وبث العداء وعدم الثقة وإصطناع الكوارث

^(١٤) دكتور علي بن فايز الجحني، مراكز البحوث ودورها في التصدي لمهددات الأمن، بحث مقدم ضمن فعاليات التنسيق العاشر لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول الأمن الفكري بالتعاون مع جامعة طيبة، في الفترة من ٢٠ : ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ١٨٥، ١٨٦.

والأزمات والأكاذيب والمشكلات، مما يجعل المرء إزائها في حيرة بين التصديق والتكذيب ومثال ذلك: إشاعة إنتشرت في فرنسا في عام ١٩٦٩ تطلق عليها أورليانس بإختفاء النساء في أماكن خاصة بالتجار اليهود التي نشرتها الصحافة آنذاك مما دفع الفيلسوف إدغار موران إلي تشكيل فريق بحث للوقوف عن مدي صحة تلك الإشاعة مما أثبت عدم صحتها وأن كان غرضها هو خلق نوع من الهلع الإجتماعي وأنها إشاعة مغرضة ونقلها الأوربيون عبر الهاتف، أما الآن فهي تنقل عبر وسائل الإتصال الإلكترونية وتعد كل المحررات الإلكترونية في خدمة نشر الإشاعات^(١٥).

حيث أن ظاهرة نشر الأخبار الكاذبة تسببت في حدوث تغيير في سلوك وقرارات مستخدمي الإنترنت الذين يتنقلون بين وسائل التواصل الإجتماعية المختلفة، علاوة علي أن حجم المعلومات المتداولة حالياً في البيئة الرقمية تجعل التحقق من صحة المعلومات مهمة صعبة. وتم إعداد دراسة مقدمة من "وارد لوديراكشان" (٢٠١٧) حول التصنيف النوعي للأخبار الكاذبة، مع الأخذ في الإعتبار مفاهيم إضطراب المعلومات وكيفية تداخل المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة والمعلومات المنشورة بنية الأذى، ويرجع سبب تلك الدراسة إلي إرتفاع نسبة إنتشار الأخبار الكاذبة في مجال الصحة العامة في البرازيل وله تأثير كبير على سلوك فئات المجتمع تجاه الصحة العامة. فعلي سبيل المثال: تم نشر الأخبار الكاذبة على نطاق واسع في السنوات الأخيرة في البرازيل، عبر تويتر ويوتيوب ومجموعات الواتس أب: وهي نشر الأخبار الكاذبة حول الصحة، حيث أطلق موقع وزارة الصحة وهو أداة مركزية مسؤولة عن السياسات الفيدرالية المتعلقة بالصحة العامة في البرازيل في أغسطس ٢٠١٨، حملة "صحة خالية من الأخبار الكاذبة" والتي تهدف إلى التحقق من الرسائل المرسله من المستخدمين عبر الوسائل الإلكترونية الخاصة بالمؤسسة، وتحجب البيانات المضللة التي أنيطت بفحصها^(١٦).

^(١٥) سعيد بوكرامي، مقال بعنوان الشائعة وتزييف الحقائق في مواقع التواصل الإجتماعي، مجلة المسرح العربي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٥١٩ - ٥٣٠، فبراير ٢٠٢٠، ص ١٢١:١٢٣.

^(١٦) Yasmin Ibrahim, Fadisaiyedine, Fake news in an era of social media, Tracking viral contagion, London new york, Published by Rowman and Littlefield Publishers, 2020, P59.

وتوسع القانون المصري في تجريم ما يتعلق بنشر الشائعات، حيث حظر قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات أن ينشر الشخص عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات "معلومات أو أخبار أو صور وما في حكمها، تنتهك خصوصية أى شخص دون رضاه، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أم غير صحيحة، ومعاقبته حال مخالفة ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه"^(١٧).

وامتدت الجهود التشريعية والقانونية فى مكافحة الشائعات والأخبار الكاذبة إلى الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة؛ بأن حظر قانون تنظيم الصحافة والإعلام على الصحف والمواقع الإلكترونية والوسائل الإعلامية كافة "نشرًا وبت أخبارًا كاذبة أو ما يدعو أو يحرض على مخالفة القانون أو إلى العنف أو الكراهية، أو ينطوى على تمييز بين المواطنين أو يدعو إلى العنصرية أو التعصب أو يتضمن طعنًا فى أعراض الأفراد أو سبًا أو قذفًا لهم أو إتهانًا للأديان السماوية أو للعقائد الدينية، وكلف المجلس الأعلى إتخاذ الإجراءات المناسبة حيال المخالفة، مع إتاحة إمكانية حظر الموقع أو المدونة أو حتى الحساب الشخصية". كما اعتبر القانون المواقع والمدونات الإلكترونية الشخصية، والحسابات الإلكترونية الشخصية التي يبلغ عدد متابعيها خمسة آلاف متابع أو أكثر، وسيلة إعلامية يسري عليها ما يسري على وسائل الإعلام المختلفة بشأن نشر وبت الأخبار الكاذبة، وفي حالة ثبوت المخالفة أوجب المجلس الأعلى علي السلطات المختصة ضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة ومنهنا حجب الموقع أو وقفه"^(١٨).

وعلي الجانب التطبيقي، في كينيا، أنتشرت شائعات علي مواقع التواصل الإجتماعي، أثناء إنتخابات ٢٠١٣ تزعم إختطاف رئيس الهيئة الإنتخابية خلال عملية فرز الأصوات بهدف تزوير الإنتخابات، ومن أجل إبطال تلك الشائعات

(١٧) المادة ٢٥ من قانون جرائم تقنية المعلومات، جمهورية مصر العربية.

(١٨) المادة رقم ١٩، قانون تنظيم الصحافة والإعلام، رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، العدد ٣٤، جمهورية مصر العربية.

أستخدمت الهيئة الكينية الإعلام التقليدي لنفي الشائعة وتهدئة الموقف^(١٩). وكذا إنتشار شائعة إنتواء كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية في نشر نظام الدفاع الصاروخي في كوريا الجنوبية، وفي ذات التوقيت عارضت الصين بسبب احتمال حدوث التهديد الحدودي، وأنكر وزير الخارجية الصيني ذلك نتيجة الإنتشار الواسع لهذا الخبر علي موقع ويبو الصيني، إلا أن هذه الشائعة أحدثت قلق شعبي حول إمكانية توتر العلاقات بين كوريا الجنوبية والصين، لذا فالشائعة لها تأثيرها الهائل في حدوث ذعر مجتمعي كبير طبقاً لمحتوي الشائعة ومدى قبول الشخص لها^(٢٠).

الفرع الثالث

تأثير الشبكات الإلكترونية علي الجماعات الإجرامية

علاوة علي إستغلال الشبكات الإلكترونية في التأثير علي الجماهير، فأنها تعد منصات لحصد وسائل مادية وبشرية من قبل الجماعات الإجرامية والإرهابية في ممارسة نشاطها.. وتعد منصات لتجنيد الجماعات الإجرامية وأيضاً لتمويلها وسنوضح ذلك من خلال الغصون الآتية:

الغصن الأول

إستخدام الشبكات الإلكترونية كمنصة لتجنيد العناصر الإجرامية:

يوجد إرتباط وثيق بين وسائل التواصل الإجتماعي وإنتشار الظواهر الأمنية السلبية والتي تهدد إستقرار وأمن المجتمع ومن بينها الأرهاب وتجنيد العناصر الإجرامية من خلال عصابات الجريمة المنظمة بصورها المستحدثة والتي تستعمل فيها التقنيات الحديثة للإتصالات والمعلومات، ولتأكيد فعالية تأثير وسائل الإتصالات في المجال الأمني يري معظم الباحثين أن الذين إنضموا إلي الجماعات الإرهابية تم تجنيدهم عبر وسائل التواصل الإلكتروني وأدى ذلك إلي بناء الثقة وتوثيق روابط

^(١٩) أريك أسبلوند، نيل بورون، أندرو ليمو، وسائل التواصل الإجتماعي دليل عملي للهيئات المعنية

بالإدارة الإنتخابية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، ٢٠١٤، ص ٣٣.

^(٢٠) دكتور بسنت مراد، بحث بعنوان ترويج الشائعات والأخبار الكاذبة عبر شبكات التواصل الإجتماعي

وعوامل إنتشارها، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مركز بحوث الرأي العام، مجلد ١٧، العدد الرابع،

٢٠١٨، ص ١٠٦.

العقيدة ونقل الأفكار بعيدا عن رقابة أجهزة الأمن الذي من الصعب عليه إختراق تلك التجمعات وصعوبة مواجهة السيطرة عليه أمنياً^(٢١).

حيث تعمل الجماعات الإرهابية علي جذب الشباب مستخدمة في ذلك إستراتيجية إعلامية جذابة، فيتم إستهداف فئة الشباب بمختلف أعمارهم من خلال إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي وإستدراجهم ثم تجنيدهم في تلك الجماعات الإرهابية وتتبع في ذلك الصدد الوسائل الآتية^(٢٢):

١- صناعة الصورة: فتنشر الأفكار والمعلومات بين أنصار تنظيم الجماعات الإرهابية الحاليين والمحتملين وتعظيم الرغبة في الشهادة، وتتطوي في كثير من الأحيان جهود تهدف مباشرة إلي جعل الجهاد نظرة جذابة لصغار السن من الجمهور.

٢- عملية الإستقطاب: فيتم ذلك عن طريق التواصل مع الشخص إلكترونياً عبر قريب أو صديق من قبل الجماعات الإرهابية مع إعلامه بالتعليمات المطلوبة، كما يجري استخدام شعبية هائلة عن طريق تطور ألعاب الكمبيوتر من قبل العناصر الإجرامية.

٣- تكوين خلية التجنيد: حيث تعتمد عناصر التجنيد علي استخدام شفرة معينة من خلال حديثهم، وكل كلمة لها مدلول مختلف وذلك بخلاف الخطوات التقليدية القديمة.

٤- التغذية الفكرية المركزة: فبعد المرور بالتغذية الفكرية سيغير الشاب إتجاهاته وأفكاره باحثاً عن المجتمع الفاضل الذي صورته له الشبكات الإلكترونية.

٥- المرحلة التنفيذية: والتي تعد أخر مرحلة وهي المرحلة العملية لتشكيل الفكر وإلتجاه المتطرف وإلإنضمام الفعلي للجماعات المتطرفة.

^(٢١) الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، كتاب بعنوان وسائل التواصل الإجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية، النشر زاوية المعرفة، ٢٠١٣، ص ٦٩، ٧٠.

^(٢٢) د. شريفة كلاع، بحث بعنوان ظاهرة تجنيد الشباب في الجماعات الإرهابية من خلال استخدام شبكات التواصل الإجتماعي، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، المجلد رقم ٢، العدد السادس، سبتمبر ٢٠١٨، ص ٨٨، ٨٩.

فشتي الوسائل غير القانونية التي تستخدمها الجماعات الإجرامية وكذا الوصول إلى النظام المعلوماتي من خلال مسؤولي النظام تمثل جميعها خطراً كبيراً محتملاً نسبياً لأمن البيانات. ليس ذلك فحسب بل تمثل خطراً علي المواطنين بحسب درجة ومصدر الخطر المحتمل، وكذا تمثل مخاوف أمنية لموظفي تكنولوجيا المعلومات بالإدارة العامة فهو عامل آخر متعلق بالخطر الذي يميز وضع الأمن السيبراني، لذا فيجب الأخذ في الإعتبار مخاوف كل من موظفي تكنولوجيا المعلومات بالإدارة العامة والمواطنين حال إعداد مبادرات الحكومة الرقمية وإدارتها. وتتضمن المخاوف الأمنية أوجه عديدة مثل الخوف من سرقة البيانات ونقص المعلومات حول معالجة البيانات والنقص الأمني في نقل البيانات، وأخيراً النقص في الوعي بالمخاطر من جانب السلطة العليا لكونها لها دور هام في سياق الأمن السيبراني في القطاع العام^(٢٣).

وعلي الجانب التطبيقي: تستغل مواقع التواصل الإجتماعي في خلق المشكلات الأمنية وزعزعة استقرار الحكومات أحداث الربيع العربي في لندن فتم إستغلال مواقع التواصل في أعمال الشغب كأحد مساوئها كما تم إستخدامها في المظاهرات كأحد مزاياها. كما نشبت المظاهرات في المملكة العربية المتحدة والتي نتج عنها مقتل أحد الأفراد من قبل الشرطة دون ثمة إستهجان من الشرطة وحاولت قوات الأمن تفرقة المتظاهرين والذي أدى إلي تدمير ممتلكات الدولة، وظهر دور التكنولوجيا في هذا الصدد وبصفة خاصة دور مواقع تكنولوجيا المعلومات والتي ساهمت في تنظيم العناصر الإجرامية، وكذا مكنت سلطات الضبط وأجهزة الشرطة من إستخدام تلك المواقع لتحديد أماكن تلك العناصر وتأمين البلاد والقبض عليهم^(٢٤).

وكذا علي سبيل المثال يتم إستغلال مواقع التواصل الإجتماعي من قبل الإسرائيليين بالتحريض علي العنف ضد الأراضي المحتلة في فلسطين، الأمر الذي

(23) Bernd W. wirtz, Digital Government, starategy, government modes and technology, springer international publishing, springer texts in business ad economics, 7 october 2022, p 160.

(٢٤) رافي غويتا، هيوبركس، وسائل التواصل الإجتماعي وتأثيرها علي المجتمع، ترجمة عصام سيد عبد الفتاح، مرجع سابق ص ٤٦، ٤٧.

فعل الرقابة علي وسائل التواصل الاجتماعي والملاحظات القضائية بشأنهم لما يمارسوه من التحريض على العنف، فمؤشر العنصرية والتحريض في وسائل التواصل الاجتماعي الإسرائيلية يُنشر سنوياً من قبل منظمة "حملة" للحقوق الرقمية الفلسطينية، والذي سجل زيادة في العنصرية والمنشورات التحريضية ضد الفلسطينيين على شبكات التواصل الاجتماعي الإسرائيلية، وفي عام ٢٠٢٠ وجدت ٥٧٤,٠٠٠ محادثة تتضمن خطاب عنف تجاه العرب، بزيادة ١٦٪ عن السنة السابقة، " وحاليا لا توجد مسائلات أو تدابير إحترازية تتخذها الحكومة الإسرائيلية ضد الدعوات الصريحة المتزايدة للعنف ضد الفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي المقابل يستخدم الفلسطينيون منصات التواصل الاجتماعي للمشاركة والتعليق على الوقائع اليومية والتطور السياسي الواقع تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، فيستخدمونها للتواصل وتنظيم وحشد المظاهرات والحملات السلمية، وعلى حد تعبير أحد الفلسطينيين "هي طريقة لتحقيق المقاومة السلمية"، وتعد حركة ١٥ مارس هي إحدى الاستخدامات الحديثة لوسائل التواصل الاجتماعي من جانب الشباب الفلسطيني لتنظيم حملات سياسية.

وإستلهاماً من الربيع العربي عام في ٢٠١١، دعت إحدى صفحات الفيس بوك تسمى "إنهاء الإنقسام" جميع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا ولبنان للانضمام إلي إحتجاجات واسعة في ١٥ مارس وإنهاء الإنقسام السياسي بين الفصيلين السياسيين المتنافسين، وقام الشباب الفلسطيني بدعوات مماثلة لمسيرات ضخمة في ٢٠١١ على الفيس بوك لإحياء ذكرى النكبة والذي يشير إلى نزوح وطرد الشعب الفلسطيني من أراضيه وتأسيس دولة إسرائيل، ويستمر الفلسطينيون في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض سياسية من خلال الفيس بوك لكونه منصة رئيسية للفلسطينيين^(٢٥).

حيث يرى الباحث في هذا الصدد أن الإرهاب الإلكتروني أصبح آفة خطيرة، فإن لم تتعامل معه سلطات الضبط الإداري بجدية وحزم لأصبح من الصعوبة السيطرة

(25) Jonathan andrew and fredere bernard, Human rights, Responsibilities in the digital age, Published by Bloomsbury Publishing Pic, Newyork, 2021, P86.

عليه، وذلك لأن خصائص الإرهاب الإلكتروني أكثر تعقيداً من الإرهاب بصورته التقليدية. لذا فعلي جميع المؤسسات والهيئات والمنظمات أن تطور من قدراتها ووسائلها في دراسة الإرهاب الإلكتروني مع ضرورة التنسيق مع المجتمع الدولي لضبط العناصر الإجرامية من خلال إيجاد منظومة دولية تحت رقابة الأمم المتحدة يسند إليها مهمة توحيد وتوثيق الجهود الدولية في مكافحة الفساد الإلكتروني.

الغصن الثاني

إستخدام الشبكات الإلكترونية بغرض تمويل الجماعات الإجرامية

يمكن إستغلال الشبكات الإلكترونية من قبل الجماعات الإجرامية بطريق مباشر ويمكن أيضاً بطريق غير مباشر بغرض التمويل لنشاطهم الإجرامي، حيث لوحظ في القرن ٢١ تطوراً مستمراً في تطرف الأفكار الداعة للتوجهات الإجرامية والعمل علي تمويلها مما أدى إلي إستغلال تلك العماصر في أعمال الفوضي والشغب والقرصنة بشتي صورها، ثم ظهرت صوراً جديدة من التمويل يتمثل في تقلييد وتزييف العملات الورقية وعلي الأخص اليورو والأوربي والدولار الأمريكي وغيره من الأنشطة الإجرامية وزاد الأمر خطورة إستخدام شبكات التواصل الإجتماعي والتكنولوجيا الحديثة في تلك الأعمال الإجرامية وأصبح يطلق عليه "الاقتصاد السياسي الجديد للإرهاب الدولي"^(٢٦).

يعد تمويل الجماعات الإجرامية من قبيل الركن المادي للجريمة والذي يتمثل في طلب الجماعات الإجرامية للمساعدة والتمويل وتسهيل مهمتهم من خلال التواصل مع مستخدمي برامج شبكات التواصل الإجتماعي بطلب المساعدة المعنوية والمادية ليتمكنوا من مباشرة وإستكمال نشاطهم الإرهابي وتحقيق أغراضهم^(٢٧).

^(٢٦) دكتور فارس محمد العمارات، الإرهاب العابر للحدود و تداعياته علي الأمن و السلم الدولي، دار الخليج للنشر و التوزيع، ٢٠٢١، ص ٦٢.

^(٢٧) المستشار أيمن بن ناصر بن حمد العباد، كتاب بعنوان المسؤولية الجنائية لمستخدمي شبكات التواصل الإجتماعي، دراسة مقارنة، مكتبة اللقانون و الإقتصاد، ٢٠١٥، ص ١٤٥، ١٤٦.

المطلب الثاني الآثار الناجمة عن استعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة علي الجوانب الصحية في المجتمع

مقدمة:

يقصد بالصحة العامة المحافظة علي صحة المواطنين، من خلال القضاء علي الأمراض ومخاطرها ومنع إنتشار الأوبئة وكل ما هو محتمل لأن يمس الصحة العامة للجمهور وعلي الإدارة أن تتخذ كافة الإجراءات التي تضمن تحصين الجمهور من كافة الأمراض المعدية كأن تقوم بالمحافظة علي الأظعمه المجهزة للبيع والمحافظة علي سلامة مياه الشرب والمحافظة علي نظافة الشوارع^(٢٨).

تتخذ سلطات الضبط الإداري التدابير اللازمة والكافية لحماية صحة الفرد والأسرة والمجتمع، والوقاية من المخاطر والأوبئة التي تهدد سلامة الإنسان في أكله وملبسه ومسكنه والمحيط الذي يعيش فيه، وتتخذ كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من كافة الأمراض المختلفة ومنع إنتشارها، ويدخل ضمن هذه الجهود، تنقية مياه الشرب لتكون صالحة للإستعمال الصح، الرقابة والتفتيش علي المطاعم ومحلات بيع الأغذية، وذلك بهدف التحقق من سلامتها وصلاحيتها للإستخدام. ومنح قانون الصحة العامة الفرنسي للمحافظ سلطة إتخاذ قرارات بوليسية من أجل المحافظة علي الصحة العامة فله الحق بمقتضي ذلك أن يغلق أي مكان يضر بالصحة العامة وله أن يزيله، وكذا المشرع المصري أهتم بالمحافظة لي الصحة العامة حيث أصدر القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن النظافة العامة ومنح المشرع للمحافظ بمقتضي قانون الإدارة المحلية سلطة إصدار لوائح الضبط لمنع إنتشار الأوبئة والأمراض وفي حالة مخالفة لوائح الضبط اللازمة فله أن يعاقب المخالفين^(٢٩).

(٢٨) د. عبد الرؤوف هاشم بسيوني، نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة و الشرعية

الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥، ص ٩٠.

(٢٩) دكتور محمد محمود الروبي، الضبط الإداري و دوره في حماية البيئة، دراسة مقارنة، مكتبة القانون

والإقتصاد، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص ٧٠، ٧١.

في هذا الصدد تلعب شبكات التواصل الإجتماعي الإلكترونية دورا بارزا في فعالية حملات الصحة العمومية كالتذكير بالتدابير الوقائية اللازمة. وعلي النقيض فإن عدم وجود رقابة كافية علي مواقع وشبكات الإتصال الإجتماعي الإلكتروني من شأنه أن يؤدي إلي مخاطر جسيمة تهدد كلا من الصحة الجسدية والنفسية للجمهور، حيث يمكن للوكالات الحكومية استخدام البيانات المتاحة للجمهور إستعداداً لمواجهة الأزمات الصحية ومعالجتها والكوارث المحلية والعالمية وعلي الرغم من المزايا الإيجابية للتقنيات الحديثة عبر وسائل التواصل الإجتماعي والتي أشاد بها ليروكس سواء من حيث الصحة أو الاجتماعية أو الاقتصادية والتي تتيح لدول أفريقيا خيار التحرك عبر مراحل التنمية من أجل مستقبل أفضل وتسهيل القفزة التكنولوجية الكبيرة، إلا أنه قد يكون لها بعض المساوي علي المستوي الصحي سواء علي النساء أو الأطفال أو المجتمعات بصفة عامة بسبب سوء الاستخدام أو التفسيرات الخاطئة التي تؤدي إلي وجود تعارض مع السياق الاجتماعي والبيئي وثقافات وقيم المجتمع وظهر ذلك جلياً أثناء وجود جائحة كورونا حيث تقام العمل عن بعد آنذاك والذي كان له تأثير سلبي علي الصحة الجسدية والعقلية للعاملين وفقاً لما أشار إليه Vayre 2019. وما ظهر من خلال الإطلاع علي حقائق وتطلعات الحياة اليومية للأفراد⁽³⁰⁾. ويتضح ذلك التأثير السلبي من خلال نشر بعض الأخبار والشائعات غير صحيحة والترويج لبعض الأكاذيب مما يستوجب إتخاذ إجراءات صارمة تجاه المخالفين، لذا يتعين علي المنظمات العالمية أن تنشئ منصتها الخاصة علي وسائل الإعلام لإرساء المشاركة المجتمعية. فالتكنولوجيا الحديثة قادرة علي تغيير جذري لطريقة فهم المجتمعات للطوارئ الصحية وكيفية التفاعل معها ومكافحتها، والهدف من ذلك هو إستغلال قوة التكنولوجيا ووسائل الإتصال الحديثة التي تنتشر من خلالها المعلومات

(30) Annie Doryse Chiédji Bon, L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À CHICOUTIMI COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAITRISE EN GESTION DES ORGANISATION, ENTREPRENEURIAT FÉMININ EN AFRIQUE: SECTEUR DES NOUVELLES TECHNOLOGIES DE L'INFORMATION ET DE COMMUNICATION (NTIC), ÉTÉ 2023 P 25: 26.

المضلة والخاطئة بالمشاركة مع المجتمعات المتضررة^(٣١). وسنبحث علي الوجه الآتي مخاطر وسائل التواصل الإجتماعي علي الصحة العامة من خلال الآتي: تأثيرها علي الأعضاء البشرية (الفرع الأول)، وكذا تأثيرها علي الصحة النفسية للأفراد (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تأثير الوسائل الإلكترونية الحديثة علي الأعضاء البشرية

عدم الرقابة علي شبكات الإتصال الإجتماعي الإلكترونية في المجال الصحي أدى إلي ظهور العديد من المخاطر التي تضر بالصحة الجسدية للأشخاص ومن أخطر هذه الممارسات: نشر معلومات طبية غير صحيحة، الترويج لمنتجات مضرّة. وسنوضح ذلك تفصيلاً من خلال الآتي:

الغصن الأول

عدم صحة بعض البيانات الطبية المنتشرة

إستعمال شبكات الإتصال الإجتماعي الإلكترونية للحصول علي معلومات طبية لها أثراً كبيراً في التأثير علي خيارات المريض وسلوكه في جوانب عديدة منها: قراره في زيارة الطبيب، إتباع التوصيات، الإستفادة من الخدمات الصحية، مواصلة العلاج، إستهلاك الأدوية المناسبة لحالته المرضية... هكذا. عدم مصداقية ودقة المعلومات الطبية ونشرها بطريقة مغلوبة يرجع إلي العديد من العوامل تتمثل بصفة أساسية في: إتاحة فرصة النشر لجميع المستخدمين، عدم تحديد هوية مصدر المعلومة، إنخفاض درجة الإشراف والرقابة، غالباً ما يحصل المستخدمين علي معلومات مغلوبة أو غير دقيقة مما يؤثر علي نوعية المعلومات التي يحصلون عليها^(٣٢).

وقد تم التحذير من نشر معلومات طبية غير صحيحة عبر وسائل التواصل الإلكترونية، وعلي الرغم من الطبيعة التشاركية لوسائل الإعلام الحديثة فهذا يقتضي

^(٣١) منظمة الصحة العالمية، الميزانية البرمجية، جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين، ٢٠٢٢-

٢٠٢٣، ص ٧.

^(٣٢) Susanne Christmann, The impact of online health information on the doctor- patient relationship, Finding from a qualitative study, London, medialese, department of media and communications, 2013, P 11.

تبادل مفتوح للمعلومات والتي قد تكون خاطئة وغير موثوق فيها، ويعتقد بعض المهنيين الطبيين أنهم في حاجة لأن يكونوا متواجدين علي ساحة الفضاء الرقمي لكي يضمنوا مصداقية المعلومات الطبية التي تنشر عبر الإنترنت لأن العديد من المرضى يتداولون بشكل متزايد المعلومات الطبية عبر الإنترنت وفي حالة عدم مشاركة الأطباء سيؤدي في النهاية إلي تراجع نفوذهم في صنع القرار الطبي الخاص ومثال ذلك: فقد تم استخدام تويتر من قبل اتش مايكل أحد المسجلين كمرض منذ ٢٥ عام لكي يصحح المعلومات الطبية الخاطئة عبر الإنترنت و نظراً لخبرته فيشعر بالراحة لكونه من المرشحين لتصحيح المعلومات^(٣٣).

الغصن الثاني

الترويج لمنتجات ضارة

يتعرض عددا كبيرا من الشباب لعمليات إشهار غير منضبطة تحمل أضرارا جسيمة علي الصحة وذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني. فتقوم بعض الشركات بتنظيم فعاليات عالمية للترويج لمنتجاتها من الكحوليات والمخدرات وتعمل علي ضمان التفاعل بين المشاركين والمستخدمين وذلك من خلال المنشورات والتعليقات، فلها إمكانية علي التشجيع المباشر للإستهلاك وتقديم خيارات إعلان مختلفة و جذب الشباب للمتاجرة فيها^(٣٤).

الفرع الثاني

تأثير الوسائل الإلكترونية الحديثة علي الصحة النفسية للمجتمع

لا تقتصر مخاطر شبكات الإتصال الاجتماعي علي الصحة الجسدية للإشخاص فحسب، بل لها تأثير بالغ الخطورة علي الصحة النفسية للإشخاص أيضاً. ولعل من أبرز هذه المخاطر هي التحريض علي الإنتحار، إدمان المخدرات الرقمية. وسنوضح ذلك من خلال الغصون التالية:

^(٣٣) ديراج ميرثي، التواصل الاجتماعي في عصر تويتر، ترجمة دكتور محمد عبد الجميد، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص ١٧١.

^(٣٤) أحمد يوسف حافظ أحمد، النشر الإلكتروني ومشروعات المكتبات الرقمية العالمية و الدور العربي في رقمنة و حفظ التراث الثقافي، دار نهضة مصر، ٢٠٢٣، ص ٦٤.

الخصن الأول

دفع مستخدمي الشبكات الإلكترونية علي الإنتحار

قد يتم طرح بعض المواضيع علي ساحة شبكات الإتصال الإلكترونية، يشترك فيها المستخدمين ويتم التفاعل بينهم عن طريق المناقشات والمنشورات التي تتم فيما بينهم التي تعزز ميول التدمير الذاتي لدي البعض حول فعل الإنتحار، ومثال ذلك: في أمستردام شاب يبلغ من العمر ٢٦ عاماً قام بتحويل مبلغ ٨ مليون دولار من بنك لويدز في نيويورك إلي بنك في سويسرا من خلال نظام الحوالات العالمية والذي قام بتجميع تلك الأموال من خلال تنظيمه لعمليات إنتحار جماعي عبر مواقع التواصل الإجتماعي علي الإنترنت وتمكنت الشرطة من القبض عليه في مدن ولاية أوريجن الأمريكية^(٣٥).

وهي تعد بالطبع جريمة يعاقب عليها القانون، وقد أشار إليها قانون العقوبات العراقي علي أن التحريض علي الانتحار جريمة متكاملة، ويعاقب عليها القانون. فوفقاً لنص المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات العراقي نصت علي^(٣٦): "١- يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سبع سنوات من حرض شخص أو ساعده بأي وسيلة علي الإنتحار إذا تم الإنتحار بناء علي ذلك و تكون العقوبة الحبس إذا لم يتم الإنتحار ولكن شرع فيه ٢- إذا كان المنتحر لم يتم الثامنة عشر من عمره أو كان ناقص الإدراك أو الإرادة عد ذلك ظرفاً مشدداً..."^(٣٧).

^(٣٥) دكتور محمد صادق إسماعيل، دكتور عب العال الديربي، الجرائم الإلكترونية دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ١٧٤.

^(٣٦) المادة ٤٠ من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ المعدل في ١٥ أغسطس ٢٠٢١ بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.

^(٣٧) شيلان سلام محمد، المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة في نطاق الأسرة، دار المركز العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ١١٥.

- أنظر أيضاً المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، الوقائع العراقية، العدد ١٧٧٨.

وفي جمهورية مصر العربية أصدر النائب العام قراراً بتكليف جهاز الأمن القومي لتنظيم الإتصالات إتخاذ الإجراءات اللازمة بحجب مواقع التواصل الإجتماعي التي تبتث الألعاب الإلكترونية، ومنها علي سبيل المثال (لعبة الحوت الأزرق) وغيرها، نظراً لأنها تمثل خطورة جسيمة كونها تستهدف صغار السن ويترتب عليها إيذاء الشخص لنفسه أو ذويه من خلال إتباع تعليماتها ومراحلها، والتي قد تصل إلي ارتكاب جرائم القتل و إلي الإنتحار أحياناً، وهو أمر يمس النظام العام في المجتمع مما يجعله متعلقاً بالمصالح العليا للبلاد والأمن القومي^(٣٨).

الغصن الثاني

تعاطي المخدرات الرقمية:

يقصد بالمخدرات الرقمية أنها عبارة عن نغمات يتم سماعها عبر سماعات من قبل الأذنين لنفس الشخص، فيتم إرسال ترددات صوتية إلي الأذن اليمني، وترددات أقل إلي الأذن اليسري، مما يجعل إختلاف في تأثير الأصوات علي الأذنين ليتوصلوا إلي إحساس معين يقارب إحساس أنواع المخدرات التقليدية، ولها مصادر عديدة عبر مواقع الإنترنت المتخصصة، فعلي الرغم من إسهام شبكات التواصل الإجتماعي في رفاهية الإنسان وتطور حياة البشرية، فلها في الوقت ذاته آثار سلبية جسيمة والتي منها ظاهرة المخدرات الرقمية Digital drugs^(٣٩).

تؤثر المخدرات الرقمية علي الأفراد تأثيراً سلبياً قد يفوق تأثير المخدرات التقليدية، حيث تعمل علي الخداع السمعي، فهي عبارة عن ملفات صوتية تقترن أحيانا مع بعض الأشكال والألوان تتحرك وفقا لمعدل مدروس، تعمل علي تدفق موجات صوتية غير مألوفة للأذن، ونتيجة لهذا فيكون لها تأثيرات سلبية جسيمة علي الجهاز العصبي فتؤثر علي مستوي التركيز والإستفاقة لدي الشباب، كما أنها تؤثر علي عملية الإدراك السليم وتحدث إضطرابات في الذاكرة، فإن الاستمرار في سماع هذه الترددات الصوتية يوصل السامع إلي حالة من الإدمان مناظرة بالمخدرات المصنعة

^(٣٨) قرار النائب العام المستشار نبيل أحمد صادق بتاريخ ٢١/٤/٢٠١٨

^(٣٩) دكتور علي إسماعيل، مواقع التواصل الإجتماعي بين التصرفات المرفوضة و الاخلاقيات المرفوضة، بحث مقدم لجائزة الدعوة و الفقه الإسلامي، دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٠، ص ١٧٣.

والطبيعية. ويصبح الإنسان كائن منعزلاً إنطوائياً وقد يؤثر التواجد لفترات طويلة علي وسائل التواصل الإجتماعي والافراط في إستخدامها إلي فقدان التركيز في الكثير من الأوقات وتجعل الشخص يعاني من إضطراب القلق وتشتيت إنتباهه بسهولة لتكرار إطلاع علي الوسائل الإلكترونية وتشعره بأنه يومه أقل من ٢٤ ساعة لتقديم معظم وقته إلي الآخرين وتجعله في حالة سيئة، الأمر الذي يجعل لوسائل التواصل الإلكترونية عيوباً أكثر من مميزاتها وإذا أستخدمها الشخص بطريقة صحيحة فقد لا يواجه تلك الجوانب السلبية في حالة إنتباهه ودرابته للوقت الذي يقضيه علي الوسائل الإلكترونية للتواصل الإجتماعي^(٤٠).

ويري الباحث أنه بالبحث لا يوجد علي مستوى التشريع ثمة تشريع يحاسب علي هذه الجريمة المستحدثة، فلا بد من وجود نصوص تشريعية جديدة تجرم إستخدام المخدرات الرقمية، فهي منتشرة بشدة لدي الشباب علي مواقع التواصل الإجتماعي، فيجب أن نحد من تلك الظاهرة المستحدثة التي تهدد الصحة النفسية العامة في المجتمع.

المطلب الثالث

مخاطر شبكات الإتصال الإجتماعي علي السكينة العامة

مقدمة:

حيث تهدف أغراض الضبط الإداري إلي حماية النظام العام بمدلولاته الثلاثة الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة وهذا ما يؤكد تتداخل عناصر الضبط الإداري فيما بينها وكل منها مكمل للعنصر الآخر، فلا يمكن الحفاظ عبي الأمن العام في المجتمع بدون الحفاظ علي الصحة العامة والسكينة العامة. وأن الحفاظ علي السكينة العامة يهدف إلي تحقيق الراحة للمواطنين فهي تعد قلب النظام العام البيئي، كما أن الصحة العامة تهدف إلي حماية صحة الأفراد لذا فحماية السكينة العام لها تأثير كبير علي الصحة العامة نظراً للتأثير السلبي للضوضاء علي أعضاء

^(٤٠) دكتور عمر عبد العزيز هلال، وسائل التواصل الإجتماعي وأحكامها في الفقه الإسلامي دار الكتاب العلمية، ٢٠١٩، ص ١١١، ١١٢.

الجسم^(٤١). وتعرف السكنية في القرآن الكريم من قول الله تعالى "فأنزل الله سكينته علي رسوله والمؤمنين"^(٤٢)، والسكنية في اللغة تعني الطمأنينة والوداع والوقار والإستقرار^(٤٣). ويدخل في إطار السكنية العامة المحافظة علي الآداب العامة في الملاهي، لأنها تؤدي إلي المساس بالسكنية العامة حيث أصدر المشرع المصري عدة قوانين من أجل حماية السكنية العامة والمحافظة عليها^(٤٤).

ومع التطورات التقنية الحديثة كان يجب أن يصاحب ذلك تطوراً تشريعياً لحماية السكنية العامة ومكافحة كافة الأضرار التي يمكن أن تنشأ عنها، وقد سعت العديد من الدول إلي إصدار تشريعات خاصة من أجل حماية السكنية العامة وزودتها بفرض جزاءات جنائية لكل من يتسبب في الإخلال بالسكنية العامة، وصدر في مصر قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ليشمل البيئة بشتي عناصرها^(٤٥)، وبنوضح بعض المخاطر التي تؤثر علي السكنية العامة من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول

تنظيم المظاهرات العامة من خلال شبكات الإتصال الإجتماعي الإلكتروني

تعد مشروعية المظاهرات العامة لا خلاف فيا بين الفقهاء وأنها حق يكفله الدستور فهو حق الأفراد في التجمع في الشوارع بغرض بعض المطالبات الخاصة بهم وفقاً للقوانين واللوائح. إلا أن هذا النوع من الإجتقالات والتظاهرات كغيرها لا

(٤١) دكتورة سجي محمد باس، التلوث السمعي، دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ١٤٩.

(٤٢) سورة الفتح، آية ٢٦.

(٤٣) لسان العرب، طبعة بولاق و القاموس المحيط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٨٦، ص ١٢٩.

(٤٤) د. عبد الرؤوف هاشم بسيوني، نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥، ص ٩٠. - أنظر أيضاً علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٢، ص ١٩٣.

(٤٥) د. داوود الباز، حماية السكنية العامة، دراسة مقارنة ف القانون الإداري البيئي والشريعة الإسلامية، ٢٠٠٤، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢١١، ٢٢١.

يمكن ممارستها بشكل مطلق، نظرا للتأثيرات السلبية العديدة التي يمكن أن تنتج عنها والتي تؤثر بصفة خاصة علي السكينة العامة للمواطنين وأن يكون القصد منها الوصول لبعض الوسائل غير المشروعة أو بث الذعر والخوف بين المواطنين أو التسبب في تلف الأموال وهلاك الأنفس^(٤٦).

تمثل المبادئ الأساسية لإستخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والتي أعتدتها الأمم المتحدة، الأسس الحاكمة لعمل قوات الأمن في حفظ الأمن أثناء المظاهرات والإضطرابات العامة، ودور المؤسسات الأمنية هو تأمين المظاهرات سواء كانت مخططاً لها أو وليدة اللحظة، وتأمين حقوق المشاركين وغير المشاركين بها وذلك من خلال المبادئ الآتية^(٤٧):

١- دور المؤسسات الأمنية هو حماية حقوق المواطنين في الحياة والحرية والأمن، لذا فإن أي فعل لهذه المؤسسات الأمنية يجب أن يهدف إلى ضمان السلامة العامة، ومنع الاضطرابات والجريمة وحماية حقوق الآخرين.

٢- حق التجمع السلمي والتظاهر مكفول.

وكما تتم المظاهرات العامة في الواقع التقليدي فهي تتم أيضا في الواقع الافتراضي عبر شبكات التواصل الإجتماعي التي لها بالطبع سلبياتها، فقد يتم عمل مظاهرات إفتراضية من خلال استخدام الهاشتاك لعرض مطالب سياسية بغرض تشويه بعض الرموز والقادة السياسيين ورؤساء الدول سواء كانت مجتمعية أو دينية أو سياسية^(٤٨).

لذلك نجد المشرع المصري عمل علي تنظيم المظاهرات العامة من خلال صدور قانون تنظيم الحق في التظاهر فقد حسم ثلاث قضايا مهمة ظل يعاني المجتمع المصري من عدم تقنينها علي مدي السنوات الأربع الماضية، وأدت الي تكرار الفوضى والعنف المنظم بالشارع واستخدام التظاهر لتهديد مؤسسات الدولة وترويع

^(٤٦) دكتور سعد الدين مسعد هلالى، الجديد في الفقه السياسي المعاصر، مكتبة وهبة، ٢٠١١، ص ٧١.

^(٤٧) المبادئ الأساسية لاستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة الجناة، هافانا، كوبا، ٢٧ أغسطس - ٧ سبتمبر ١٩٩٠، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٢، ١٥، ١٦.

^(٤٨) عثمان محمد الدليمي، مواقع التواصل الإجتماعي، دار غيداء للنش و التوزيع، ٢٠٢٠، ص ٣٢٧.

المواطنين الأبرياء ونزيف الدم ووقوع ضحايا ومصابين، وتتمثل هذه القضايا فيما يلي: أولاً، في الإجراءات التي يتبعها المتظاهرون في تنظيم التظاهرات والاجتماعات والمواكب. ثانياً، دور الأجهزة الأمنية في الحفاظ علي الاستقرار وأمن المجتمع. ثالثاً، العقوبات واجبة التطبيق علي كل من يمثل سلوكه خرقاً للضوابط والإجراءات التي حددها القانون^(٤٩).

الفرع الثاني

إستغلال شبكات الإتصال الإجتماعي الإلكترونية كمنصة لتنسيق الإحتفالات في الأماكن العامة

يتم إستغلال الشبكات الإلكترونية للإتصال الإجتماعي في الترويج لبعض أفكار الإحتفالات والمبادرات الإجتماعية والثقافية لضمان أكبر عدد من المشاركين، وذلك بخلاف كافة المجالات الإعلامية والتجارية. وتأخذ هذه الإحتفالات أشكالاً ومسميات عديدة كالآتي:

الغصن الأول

الحفلات الصاخبة

الحفلات الصاخبة (Rave parties) لها العديد من المخاطر الجسيمة التي تؤثر علي الأمن العام (كالإعتداءات وجرائم السرقة)، ويؤثر علي الصحة العامة (كإنتقال الأمراض المعدية وإستهلاك المخدرات)، فإنه من شأنه أيضاً أن يؤثر علي السكينة العامة نظراً لأنه يعتمد علي الموسيقى الصاخبة والأضواء والرقص الجماعي بالإضافة إلي الإزعاج الناتج عن المشاركين في هذه الإحتفالات. ونتيجة للتطور الإلكتروني لشبكات الإتصال الإجتماعي أخذت هذه الحفلات الصاخبة رواجاً متزايداً، حيث يتم التنظيم بين المشاركين وتنظيم هذه الحفلات من خلال البث المباشر ونشر الصور والدعوات عبر الإنترنت والتي عاة تتم ليلاً وتستمر حتي الصباح مما تسبب إزعاج للآخرين^(٥٠).

^(٤٩) قانون تنظيم الحق في الإجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية، رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣، جمهورية مصر العربية.

^(٥٠) Michael scott, Rave parties, Problem/Oriented Guides for police problem – specific Guides series No 14, Us Depatment of justice, Office of community oriented policing services, P 2, 4.

الفصل الثاني التجمعات الخاطفة:

تختلف التجمعات الخاطفة عن "التجمعات الذكية" التي تنظم من قبل شركات علاقات عامة بناء علي ترخيص بذلك وذلك من أجل تحقيق أهداف ترويجية لنشاطات جهات معينة كالترويج للمسارح أو لمدرسة تعليم الفنون، بينما "التجمعات الخاطفة" يتم تنظيمها وتنسيقها بصفة أساسية عبر الوسائل الإلكترونية لشبكات الإتصال الإجتماعي يجتمع فيها عدد من الأشخاص بشكل مفاجيء من أجل القيام بنشاط معين أو للتعبير عن آراء و مواقف ثم يتفرقون علي وجه السرعة^(٥١).

من الناحية التطبيقية للتجمعات الخاطفة، نجد في عام ٢٠١٠ في الولايات المتحدة الامريكية حدثت مجموعة من التجمعات الخاطفة وذلك بهدف إثارة الإنتباه حول كافة الصعوبات التي تواجهها وكالات الخدمات الإجتماعية المحلية، وأرتدي كل مشارك قميص يتضمن معلومات وإحصائيات حول الوكالات التي يدعمونها. وأيضاً في عام ٢٠١١ في أسبانيا عقب الأزمة الإقتصادية التي أصابت البلاد، قامت مجموعة من المواطنين بتنسيق تجمعاً فنياً بشكل مفاجيء داخل البنك والتي نظمتها ونسقته عبر الوسائل الإلكترونية لشبكات التواصل الإجتماعي^(٥٢).

المبحث الثاني

الآثار الناجمة عن استعمال الوسائل الإلكترونية علي العناصر الحديثة المتطورة للنظام العام

تمهيد:

علاوة علي العناصر التقليدية للنظام العام الي تتمثل في (الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة)، إتسع مفهوم النظام العام وتشعب تدخلات الدولة وتطور التشريع والإجتهاد القضائي ليشتمل علي عناصر أخرى حديثة تتعلق بالجانب الأخلاقي والمعنوي للمجتمع والتي تكون محل للضبط الإداري حال مخالفتها ويرجع

(51) Zeynep Oktem, Flash mobs as critical interventions: a meeting point between media, Performance, politics and activism. research master thesis:media & performance studies faculty of humanities Utrecht university, 2014 P 14 & 16.

(52) Hyunjin seo, j brain houston, Teens' social media use and collective action, 2014, P884.

ذلك إلي الوجود القانوني الذي ظهر خلال إتخاذ سلطات الضبط الإداري قرارات بشأنها وكذا الأحكام القضائية التي صدرت من أجل حمايتها بشأنها شأن العناصر التقايدية لنظام العام، وبناء علي ذلك قرر القضاء الإداري بتدخل سلطات وأجهزة الضبط الإداري لحفظ النظام العام في صورة المعنوية وذلك بشكل تدريجي، فأستهل بالمحافظة علي الآداب العامة، ثم المحافظة علي الكرامة الإنسانية، وصولاً إلي حفظ القيم والمبادئ الأساسية في المجتمع^(٥٣).

وعلي الرغم من المزايا العديدة التي تسفر عن استخدام الشبكات الإلكترونية، في الوقت ذاته نتج عنها العديد من المشاكل الأخلاقية مثل تلك المرتبطة بعدم المساواة وإختراق المحتوي غير المشروع والقيود التقنية والإجتماعية للاستخدام والخيارات السياسية والتأثيرات الاقتصادية، ولكون تلك الأخلاقيات الحجر الأساسي للأمن السيبراني الفعال الذي سيسمح للأفراد والشركات بمكافحة التهديدات السيبرانية بشكل فعال أو علي الأقل منعها وبدون وجود تلك الأخلاقيات سيكون هناك نوعاً من المسؤولية الفردية والجماعية لكون مستخدم الإنترنت يمكن أن يسبب إنتهاكات يصعب حلها. وأن احترام المبادئ التي تحكم القانون الجنائي توفر أساساً جيداً لمكافحة الجرائم بشكل فعال، لذا فلا بد من إنشاء نموذج أخلاقي حقيقي للمسؤولية وبالتالي فإن الأمر يتعلق بالكشف في الجزء الأول عن دور الدولة التي يجب أن تضمن احترام المبادئ التي تحكم القانون الجنائي أي المبادئ الشرعية والتفسير المتشدد للقانون الجنائي ثم التركيز علي إخفاقات التدابير الأخلاقية والأمنية لتعزيز الإطار القانوني للأمن السيبراني إستلهاماً للتشريع الفرنسي^(٥٤).

وبصدد هذا فنجد أن العناصر الحديثة للنظام العام شأنها شأن العناصر التقليدية فتتأثر بمخاطر وسائل التواصل الإجتماعي، لذا فسنتناقش مخاطر الشبكات الإلكترونية للتواصل الإجتماعي علي العناصر الحديثة للنظام العام والتي تتضمن

^(٥٣) دكتورة سجي محمد عباس، دور الضبط الإداري البيئي في حماية جمال المدن، دراسة مقارنة، المركز

العربي للنشر و التوزيع، مكتبة دار السلام، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص ٣٦، ٣٧.

^(٥٤) Mohamed Karim Missaoui, Le Droit Pénal Marocain et L'éthique à L'épreuve de la Cybercriminalité, Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement, 2021, P170.

الآداب العامة (مطلب أول)، مقتضيات العيش المشترك (مطلب ثان)، وذلك علي الوجه الآتي:

المطلب الأول

الآثار الناجمة عن استعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة علي الجوانب الأخلاقية في المجتمع

تمهيد:

يتحقق الإخلال بالآداب العامة عند القيام بفعل يمس أسس الكرامة الأدبية للجماعة ويهدم أركان حسن سلوكها ويهدم دعائم سموها المعنوي، فالإخلال بالآداب العامة يعتبر إنتهاكاً لحرمة وقداسة تلك الكرامة وإستهانة بالمبادئ والقيم والأخلاق للجماعة. ولا يمكن وضع مفهوم محدد للآداب العامة ومن ثم فهي تخضع للسلطة التقديرية للقاضي، ولكي تتحقق الجريمة فلا بد من تحقق الركن المعنوي وهو أن تتصرف إرادة الجاني نحو تحقيق أغراض غير مشروعة من جراء فعله ويذهب غالبية الفقهاء إلى أن للدين أثراً كبيراً في توسيع دائرة الآداب العامة، وإلى أنه كلما أقترب الدين من الحضارة كلما توسع المعيار الخلقي وزاد التشدد فيه^(٥٥).

ووفقاً للفقهاء فوضعوا تعريفاً للآداب العامة بأنها قبول الحد الأدنى من الأفكار الأخلاقية والمعايير السلوكية من قبل عامة المواطنين في وقت ما، ويتم إستخلاص تلك الأفكار عن طريق التقاليد والأعراف والقيم التي يعتنقها المجتمع، لذلك فهي تختلف من مجتمع لآخر من حيث نطاقها وأهميتها والتي يعتبرها المجتمع أساسية في حفظ أخلاق أفرادها والتزامهم بها بما يحفظ العلاقات الإنسانية ويفرض علي الجميع إحترامها وعدم المساس بها ولا يباح الخروج عنها طبقاً لإتفاقيتهم الخاصة، ولما كانت تلك الفكرة تمس القواعد الأخلاقية ومصالح الأفراد لذا فإنها تدخل في فكرة النظام العام بمعناها الواسع^(٥٦).

ومن الناحية التطبيقية نجد أن هناك صلة وثيقة بين الآداب العامة والإعلام، فالإعلام كما يكون له دور إيجابي فإيضاً يمكن أن يكون له دور سلبي وجسيم علي

^(٥٥) دكتور محمد عزت الطائي، نوفل علي الصفو، بحث بعنوان جريمة الإخلال بالآداب العامة بواسطة وسائل تقنية المعلومات، مجلة بحوث مستقبلي، العدد ٢٩، ٢٠١٠هـ، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، ص ٨٠، ٨١.

^(٥٦) دكتور هاشم منصور نصار، الجرائم المخلة بالشرف وأثرها علي الوظيفة العامة، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٧، ص ٥٧.

تغيير قيم المجتمع وتمييع الآداب فيه، عن طريق نشر محتويات مخالفة للآداب العامة تكون متاحة ومفتوحة للجمهور بمختلف فئاته. ويتضح ذلك من خلال حكم المحكمة الإدارية العليا المصرية في الطعن رقم ٩٤٨٨ لسنة ٤٧ ق بجلسة ٢٥/٥/٢٠٠٢ في الدعوي رقم ١١٦٦٨ لسنة ٦١ ق والتي يتلخص موضوعها بوقف ترخيص جريدة النبا بصفة مستعجلة وإلغاء القرار السلبي بإمتناع المدعي عليه إلغاء الترخيص وإعتبره كأن لم يكن وذلك لنشر الجريدة السالفة الذكر في عددها الصادر بتاريخ ٢٨/١/ صور مخلة بالآداب العامة بما يهدد القيم الإنسانية ويخالف تعاليم والمباديء الدينية ٢٠٠٧^(٥٧).

وفي فرنسا عام ١٩٥٩، بخصوص قضية Lutetia، أصدر رئيس البلدية قرار بمنع عرض فيلم مناف ومخالف للآداب والأخلاق العامة، فإنه لم يصدر قراره إستنادا إلي الجانب الأخلاقي فحسب بل أيضا تأسيسا علي الجانب المادي و بالنظر إلي الظروف المحلية للبلدية، وأنه في حالة عرض الفيلم سوف يؤدي إلي إضطرابات جسيمة تؤثر علي النظام العام. حيث أقر مجلس الدولة مشروعية قرار رئيس البلدية^(٥٨). ويتضح ذلك تفصيلاً من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

تأثير الوسائل الإلكترونية الحديثة

في نشر محتويات مخلة بالأخلاقيات العامة

فالتقنية الرقمية ووسائل التكنولوجيا الحديثة التي أتاحت الدخول إلي العالم الافتراضي لها جوانبها الإيجابية والسلبية أيضاً، إلا أن الأمر متوقف عن مدي الإلتزام بالضوابط الأخلاقية والأدبية والقانونية ومراعاة مصالح و قيم المجتمع العليا. وبالممارسات والخبرات والتجارب العملية كشفت عن مساويء شبكات التواصل الإجتماعي وإستغلالها نظرا لتقنياتها العالية في تخزين المعلومات لتخريف نصوص المحتويات وإنتحال الشخصيات وإنتهاك الحقوق، وإزاء ذلك الأمر أصبح هناك

^(٥٧) عصام الدين مصطفى صالح، الإعلام الأمني الدولي في الأزمات، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٠،

ص ٣٤٨، ٣٤٩

^(٥٨) Conseil d Etat Francais, 18 december 1959 N 36385 36428, Arret Lutetia.

إهتماماً بالغاً علي مستوي العالم للوعي الإعلامي وغرس القيم التربوية لدي الأفراد و يتولي ذلك السلطات المسئولة عن الثقافة والتعليم والإعلام^(٥٩).

حيث تكمن خطورة الجرائم المخلة بالآداب والأخلاق العامة في المجتمع بأنها عابرة للقارات مما يجعلها سريعة الانتشار ويصعب إكتشافها والتحقق من ملابساتها وضبط أدلتها فقد يرتكب الجاني الجريمة في دولة وتمتد أثرها في الدول الأخرى خارج النطاق الإقليمي الذي إرتكبت به المخالفة. وهذا هو ما تجلي من أنشطة مكافحة جرائم تقنية المعلومات والتي أستظرت أن الجرائم الإلكترونية تختلف بحد كبير عن الجرائم التقليدية ومنها خلو الجرائم الإلكترونية من وجود دليل علي مسرح الجريمة من الطبيعة المادية علاوة علي سهولة إتلافه وإخفائه في أقصر وقت من قبل مرتكبي الجريمة، كما أن إصدار أمر التفتيش من قبل النيابة العامة يقتضي بالطبع أن يكون سلطات الضبط علي دراية كاملة بالتقنيات الإلكترونية الحديثة للتمكن من عملية الضبطو التفتيش بصورة محددة وقاطعة مع حفظ الضمانات للمشتبه طبقاً لما تفرضه المشروعية الإجرامية^(٦٠).

حيث يُركز الباحثون في مجال الأخلاق بشكل كبير وواضح علي طبيعة الضرر وبالمفاهيم المرتبطة بالاحترام وكرامة الإنسان، وأهتم الباحثون لاحقاً بالسلوك الذي قد يؤدي إلى التراجع بشكل جوهري من قيمة شخص ما، فعلى سبيل المثال، أساليب التتمر وطرقها التي تقوض الحوار، فهي تعد مخاوف جدية في الخطاب الأخلاقي بين الأشخاص، وفي مجال الإعلام يتخذ الضرر بالتأكيد أشكالاً عديدة في المحتوى الإعلامي، ويطلب من الصحفيين بشكل منتظم تبرير قراراتهم التي يمكن أن تسبب ضرراً للأفراد أو للمجموعات^(٦١). علاوة علي ذلك قد يخفي بعض المستخدمين

^(٥٩) إبراهيم أبو شنب، مستقبلات تربوية، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، العدد الثالث، المجلد الرابع، ص ٧

^(٦٠) ميلود بن عبد العزيز، الجرائم الإخلاقية عبر الإنترنت وأثرها علي المجتمع من منظور شرعي و قانوني، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد ١٧، ٢٠١٢، ص ٨٩، ٩٠.

^(٦١) Patrick lee plaisance, Communication and media ethics, faculty of communication sciences, unversita della svizzera italiana de gruyter, 10 sep 2018, P 11.

هويتهم الشخصية حيال استخدامهم لمواقع التواصل الإجتماعي فيجهل من يتعامل معهم، نظراً لأن إضفاء طابع الشخصية يعكس اهتمام كبير بالمجتمع الإستهلاكي المترابط من خلال الإعلام الرقمي واستبعاد شخص يُضفي الطابع الشخصي له قوي حقيقة نحو إستهلاك منتج معين ويعكس ردود فعل نقدية من قبل مستهلكين رقميين أو آخرين بالنفسيوذي إلي لآثار سلبية، وأدى ذلك إلي ظهور عدد من السلوكيات غير الأخلاقية من خلال التقنيات الرقمية الجديدة علي شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تمثل آثار سلبية محتملة لوسائل التواصل الاجتماعي على الأفراد^(٦٢).

ومن الناحية التشريعية تنص المادة رقم ٢٦ من قانون جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في جمهورية مصر العربية علي "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه لا تجاوز ٣٠٠ ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من تعمد استعمال برنامج معلوماتي لوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير لربطها بمحتوى مناف للأداب العامة أو لظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه"^(٦٣).

وبالإطلاع علي القانون المقارن، نجد أن من أبرز وأهم المخاطر التي تؤثر علي الشبكات الإلكترونية للتواصل الاجتماعي، تلك التي تتعلق بنشر ما يخالف الآداب العامة وممارسة القمار. ففي المملكة العربية السعودية وفقاً للمادة ٦ من قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية... والتي تقرر العقوبة بالسجن مدة لا تزيد علي خمس سنوات وبغرامة لا تزيد علي ثلاثة ملايين، أو بإحدى هاتين العقوبتين للأشخاص الذين يرتكبون إنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإلكترونية المنافية للأخلاق العامة وأنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو يعمل علي ترويجها ونشرها^(٦٤).

وفي دولة الإمارات المتحدة وفقاً لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ والذي تتضمن المادة رقم ١٧ علي العقوبة بالحبس والغرامة التي لا تقل

(62) Anthony Kent, Tom fisher, Iryna Kuksa, Understanding Personalisation, New aspects of design and consumption, Published by Elsevier science, 2022, P59, 60.

(٦٣) المادة رقم ٢٦ من قانون جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في جمهورية مصر العربية

(٦٤) المادة رقم ٦، قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٧، المملكة العربية السعودية.

عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تتجاوز خمسمائة ألف درهم أو بأحدي هاتين العقوبتين من يقوم بإدارة أو إنشاء موقعا إلكترونيا أو الإشراف عليه أو ينشر محتويات مخلة بالآداب العامة أو أنشطة للقمار.....^(٦٥).

الفرع الثاني

تأثير الوسائل الإلكترونية الحديثة علي إنتشار أنشطة القمار

يمكن توصيف القمار بأنه لعبة تعتمد عي الحظ، يكون فيها احتمالية المكسب والخسارة لا علي أي عوامل أخرى يمكن السيطرة عليها، ويصوره العالم الغربي بالعبث ببين مجموعة صغيرة من الأفراد ليس لهم علاقة بالإستثمار بل تركيزهم علي المراكز سرسعة التعير والتقلب وعبر عنه أحد مسئولي مجلس تجارة شيكاغو بأن الشيء الوحيد الذي لا يستطيعون التعامل معه هو الإستقرارو التعامل في العمليات الخاصة بالبورصة يكون عن طريق كسب فرق الأسعار دون إحضار المستندات أو السلع موضع التعامل فالبايع لا يسلم الشيء المباع وكذا المشتري لا يستلم ما أشتراه، فالقمار هو من العوامل التي تؤدي إلي إهدار الشرف والمال والحصول علي أموال الأخرين بطريقة غير مشروعة و التي تعد مخالفة للقيم والآداب العامة في المجتمع^(٦٦).

وعلي الجانب التشريعي نظرا للمخاطر العديدة الناجمة عن أنشطة القمار نجد قوانين تسعى لضبطها والحد من إنتشارها، فبالإطلاع علي قانون العقوبات المصري نجد أنه جرم أنشطة القمار وذلك بالنص علي "كل من أعد مكاناً لألعاب القمار وهياًه لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه وتضبط جميع النقود والأمتعة في المحلات الجاري فيها الألعاب المذكورة ويحكم بمصادرتها"^(٦٧). في الأونة الأخيرة مع تجلي الشبكات الإلكترونية للتواصل

^(٦٥) المادة رقم ١٧ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ٥ لسنة ٢٠١٢، الإمارات العربية المتحدة.

^(٦٦) إبراهيم الضيرير، عادل اليماني، مصطلحات الفقه المالي المعاصر معاماملات السوق، المعد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨١، ص ١٤٦.

^(٦٧) المادة رقم ٣٥٢، من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧، و تعديلاته بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣، الباب الثاني عشر.

الإجتماعي، أنتقلت أنشطة المقامرة من الواقع التقليدي إلي الواقع الإلكتروني والرقمي من خلال توفير ألعاب إلكترونية لتشجيع المستخدمين علي ممارسة المقامرة الحقيقية ونشر المحتويات المروجة للمقامرة، وهذا يجعلها في حالة من النمو والتطور المستمر والملحوظ^(٦٨).

وعلي الجانب التطبيقي أوضحت دراسة علي موقعي Facebook و Twitter عن فحص محتويات أنشطة القمار، ومن أبرز هذه الإستخدامات تذكر الدراسة أهمها^(٦٩):

١- **نشر روابط لمواقع القمار:** من أكثر الأساليب فعالية هو نشر روابط لمواقع القمار والترويج لها عبر الشبكات الإلكترونية للتواصل الإجتماعي من أجل جلب مقامرين جدد بطريقة مباشرة.

٢- **الترويج لمسابقات وعروض تشكل فرصا W للمقامرة:** فيتم إستغلال الشبكات الإلكترونية للتواصل الإجتماعي في الترويج لمسابقات المقامرة، فعلي سبيل المثال: كالترويج لمباراة الملاكمة من حيث المتنافسين والمكان والوقت وجلب عدد أكبر من المتقارمين. كما يتم إستغلالها من حيث طرح عروض المقامرة والترويج لمنتجاتها، وتشمل صوراً للمنتجات المعروضة والعوائد المحتملة.

٣- **تقديم نصائح للمقامرة وتعزيز الشعور بإمكانية الربح:** يقوم العديد من القائمين علي صناعة القمار بتقديم خبراء في هذا المجال وذلك لبيان نوع الرهان المناسب وإمكانية اللعب وإحتمالات المكسب، ويؤدي ذلك بالطبع إلي تعزيز الثقة لدي المستخدمين ودفعهم للمقامرة بطريقة أوسع. ويقوم القائمين علي القمار بعرض حالات الربح علي صفحاتهم بطريقة دورية لتحفيز المستخدمين علي المشاركة.

٤- **الترويج لأماكن محلات القمار:** حيث يتم إستغلال الشبكات الإلكترونية للتواصل الإجتماعي في نشر أماكن وعناوين محلات المقامرة وتقديم التفاصيل عن أوقات العمل من أجل التيسير علي المستخدمين في الوصول إليهم.

⁽⁶⁸⁾ Sally Gainsbury, Online Gambling Addiction Reports, the relationship between internet gambling and disordered gambling, Volume 2, Issue 2, Springer International Publishing, 2015, P 185.

⁽⁶⁹⁾ Sally Gainbury et al, An Exploratory study of Gambling Operators, Use of Social Media and the Latent Messages Conveyed, Journal of Gambling Studies, Volume 32, Issue 1, 2016, from P129 to P 133.

علاوة علي توفير الشبكات الإلكترونية للتواصل الإجتماعي لوسائل إتصال عديدة بين المستخدمين، فهي توفر من الناحية الترفيهية ألعابا إلكترونية للمقامرة لا تعتمد علي الأموال، إلا أنها تمنح المستخدمين الإثارة المرتبطة بالفوز وتكون دافع وتشجيع لهم لممارسة أنشطة القمار من الناحية الفعلية، فهي تمتاز بأنها بالغة السهولة في الاستعمال فلا تتطلب مستوي مهاري معين ولا تضع إجراءات معقدة وشروطاً للتسجيل^(٧٠).

المطلب الثاني

الآثار الناجمة عن استعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة علي مقتضيات

العيش المشترك

يعد من أهم مقومات أمان وسلامة المجتمع هو الشعور بالانتماء إلي وطن واحد والتماسك بين أفرادهِ والإتفاق علي قيم ومبادئ سلوكية تحقق التعاطف بين أبناء الوطن الواحد طبقاً للعلم السياسي والفقهِ الدستوري. وهذا هو ما يقوم عليه "مقتضيات العيش المشترك" كمكون أساسي في إرساء النظام العام والحفاظ علي الإندماج الإجتماعي ويقود العيش الأمان في المجتمع ويرفض كل ما من شأنه أن يزرع الفرقة بين شتي المكونات الأساسية في المجتمع أو إستقواب بعض الطوائف بهدف إلغاء الآخرين والإستحواذ علي السلطة، فهي مكونات أساسية وإجتماعية تعمل علي توحيد الوطن وتعزيز قوة الدولة وإستقرار نظامها^(٧١).

وعلي "الجانب التشريعي" في مصر، أكد دستور جمهورية مصر العربية علي تحقيق مقتضيات العيش المشترك، وذلك من خلال النص علي الآتي "يقوم المجتمع علي التضامن الاجتماعي. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الإجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، علي النحو الذي

(70) Sally Gainbury et al, An Exploratory study of Gambling Operators, Use of Social Media and the Latent Messages Conveyed, Journal of Gambling Studies, Volume 32, Issue 1, 2016, P201.

(٧١) خالد زيادة، أنطوان أبو زيد، لبنان دراسات في المجتمع و الإقتصاد و الثقافة، المركز العربي للإبحاث و دراسة السياسات، ٢٠٢١، ص ٦٢٧.

ينظمه القانون". وأستتبع بالنص علي "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز"^(٧٢).

وأيضاً وفقاً للمادة ٢٥ من القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات بجمهورية مصر العربية تنص علي "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أعتدى على أى من المبادئ أو القيم الأسرية فى المجتمع المصرى، أو أنتهك حرمة الحياة الخاصة.....".

وعلي "الجانب التطبيقي القضائي" علي الرغم من التوجه الفقهي والتشريعي لإقرار مقتضيات العيش المشترك، إلا أنه لا يوجد إقراراً صريحاً من قبل القضاء الإداري الفرنسي، وعلي الرغم من ذلك نجد نزعة متعلقة بالعيش المشترك من خلال إقرار القيم الأساسية في المجتمع الفرنسي ويتبين ذلك بخصوص طعن قدم من السيد Aberkan ببيعترض فيه علي حصوله علي الجنسية الفرنسية، وعبر مجلس الدولة الفرنسي في هذا الصدد أنه بالإطلاع علي أوراق الملف وبخصوص التصريحات التي أجريت علي موظفي دائرة Rambouillet ثم مع موظف المحافظة Yvelines الذين يتولون التحقيق في ملفه، نجد أن المعني ينصاع إلي رفض قبول القيم الأساسية في المجتمع ولا سيما المساواة بين الرجل والمرأة، وبالتالي لا يكون هناك تطبيقاً خاطئاً في هذا الطعن وفقاً للفقرة ٤ للمادة ٢١ من القانون المدني^(٧٣).

ولا يقتصر الأمر علي فرنسا في حفظ القيم وأساسيات العيش المشترك، بل نجد ذلك في شتي الأنظمة القانونية في جميع أنحاء العالم. فأغلب الأنظمة الإسلامية والعربية تعد حريصة علي حفظ القيم وأساسيات العيش المشترك، وبالإطلاع علي القوانين المقارنة نجد العديد منها يجرم ما يخالف مقتضيات العيش المشترك ويقرر له عقوبات خاصة، فوفقاً للقانون السعودي تنص المادة ٦ من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بأن "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد علي خمس سنوات وبغرامة لا تزيد علي ثلاثة ملايين ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يرتكب أياً من الجرائم

^(٧٢) المادة ٨، ٩ من دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، وفقاً لأخر تعديلاته في ٢٣ أبريل ٢٠١٩.

^(٧٣) Conseil d'Etat Français, 27 novembre 2013, n°365587, Aberkane.

المعلوماتية الآتية: ١- إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة...^(٧٤).

ووفقا للقانون العماني تنص المادة ١٩ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات بأن "يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد عن ثلاثة آلاف ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات في إنتاج أو نشر أو توزيع أو شراء أو حيازة كل ما من شأنه أن ينطوي علي المساس بالقيم الدينية أو النظام العام"^(٧٥).

وبالنظر إلي القانون القطري نجد أنه وفقا للمادة ٨ من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية تنص علي "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبغرامة لا تزيد عن (١٠٠.٠٠٠) مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تعدي علي أي من المبادئ أو القيم الإجتماعية"^(٧٦).

وفي هذا الصدد نسلط الضوء علي أبرز أوجه إستغلال الشبكات الإلكترونية للتواصل الإجتماعي في المساس بأساسيات العيش المشترك والتي تستهدف نشر الأفكار المنافية لثقافة المجتمع بالإضافة إلي زرع التشتت الديني، ومن ضمنها إستغلال الوسائل الإلكترونية في نشر أفكار منافية لثقافة المجتمع (فرع أول) وكذا إستغلالها في إثارة الفتن (فرع ثان).

الفرع الأول

تأثير وسائل التواصل الإلكترونية في نشر أفكار منافية لثقافة المجتمع

يمكن الترويج لبعض الأفكار المخالفة لثقافة المجتمع عبر الشبكات الإلكترونية للتواصل الإجتماعي والتي تشتمل علي الأخلاق والآداب العامة والأعراف والتقاليد. فمع التوسع الفضائي ظهر حجم المخاطر التي تواجه المجتمعات المستهدفة من قبل العولمة والتي ظهرت معها خفايا العلاقات اللإنسانية للشعوب بهدف جذب ألباء

^(٧٤) القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٧ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية.

^(٧٥) القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات بعمان.

^(٧٦) القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية بدولة قطر.

الشعوب النامية تمهيداً لتفكيك القيم الإجتماعية والدينية في المجتمع والتأثير في سلوكياتهم الإجتماعية وتحويلها من السوك العقلاني إلي السلوك السلبي وذلك من خلال التلاعب في القيم الأساسية التي تعتمدها الدول كالثقة والتعاون والصدق والأمانة وتحمل المسؤولية الجماعية والمواظبة علي العمل وتحويلها لقيم سلبية كالعنصرية والتضليل وتلك الأفكار من أهداف العولمة^(٧٧).

ووفقاً لقول الباحث "Raymond firth" إذا نظرنا إلي المجتمع علي أنه يمثل مجموعة أفراد، فإن الثقافة طريقتهم في الحياة، وإذا إعتبرناه مجموعة العلاقات الإجتماعية فإن الثقافة هي محتوى العلاقات، وإذا كان المجتمع علاقات متبادلة بين الأفراد والهيئات، فإن الثقافة هي المظاهر التراكمية المادية واللامادية التي يتوارثها الناس ويتناقلونها ويستخدمونها. وللتقافة محتوى فكري ينظم سلوك الإنسان". فإن إنتشار هذه السلوكيات سوف يكون له أثراً جسيماً علي الأجيال القادمة علي المدى البعيد، فإننا نحتاج إلي فترات طويلة من الزمن لتهيئة الأمور وضبط الأوضاع، فمن الصعب القضاء عليها بل يكاد مستحيلاً علي المدى القريب^(٧٨).

الفرع الثاني

تأثير وسائل التواصل الإلكترونية الحديثة علي إثارة الفتن الطائفية

يعد الدين عامل جوهرياً في توحيد قواعد وأساسيات العيش المشترك في العديد من الدول الإسلامية والعربية. ظهرت العديد من موجات التعدي عبر الشبكات الإلكترونية للإتصال الإجتماعي التي تعمل علي إضعاف دور الدين وتؤدي لتحويله من عامل توحيد إلي عامل فرقة وتشتت داخل المجتمع. حيث مع التطور الإلكتروني ظهرت طوائف لنشر ثقافات وأفكار وتوجيهات تتعرض مع القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع فتمكنوا من عمل جماعات معادية وروابط طائفية تعمل علي تعميق الشقاق بين الدولة الواحدة والمجتمع الواحد وخلو تلك الجماعات من عنصر الوعي والضبط

^(٧٧) سعد ياسين عباس، المخاطر الإجتماعية للعولمة و إنعكساتها علي القيم و التنشئة الإجتماعية،

مجلة ديالي، العدد الثامن و الثلاثون، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

^(٧٨) Raymond Firth, Elements of social organization, London, 1963, P27.

أحمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الإجتماع مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ص ٨١.

وإنفلات الخطاب يجعلهم يثيرون التوترات والحساسيات الدينية والطائفية بما يهدد معه التماسك الوطني ويسهل عليه إمكانية التواصل مع الجماعات المتطرفة وتسخيرها لخدمة أفكارهم،، هذا بالطبع يضع المجتمع أمام مخاطر جدية ويؤثر علي صغار السن والشباب الذين لا يملكون حصانة إزاء تلك الأفكار الهدامة^(٧٩).

وفي هذا الصدد لما كان للتقدم العلمي التكنولوجي من مخاطر وأثراً كبيراً علي أن يكون هناك إنقسامات بين طبقات المجتمع من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية وهو الذي عمل علي ضعف الروابط الاجتماعية بين أفرادها وتحولها إلي روابط ثانوية بفعل وجود أنماط سلوكية مفككة لتلك الروابط، وتأسيساً لذلك وجد بعض المفكرين وسيلة لحفظ المجتمع وتماسكه وحمايته من التفكك الاجتماعي في إطار الحديث عن وحده الثقافة الأوروبية ووجد أن القوة الرئيسة في خلق ثقافة مشتركة بين فئات المجتمع هي الدين. ويعبر أحمد رأفت عبد الجواد علي قيمة وأهمية الدين بأنه في أي مجتمع هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يجمع بين شتي فئات المجتمع علي هدف وعقيدة واحدة حيث تختفي فيه كل عوامل الإنقسامات الطبقيّة والفئويّة، ويعمل علي التقارب والتكافل بين ذوي الرحم وصلات النسب والجيران فلا فرق فيه بين غني أو فقير فالجميع أمامه سواء فهو يد الإطار الروحي الذي يقرب بين الأفراد ويحميهم من مفاسد الحياة ويحضهم علي التكافل والتقارب بين ذويهم من صلوات النسب والأرحام، وبناءً علي ذلك فإن الدين يمكن يمسك الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع وأن ينهض به^(٨٠).

^(٧٩) دكتور حكيم غريب، مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي علي الأمن الاجتماعي "الرهانات والإستراتيجيات"، ماخلة في الندوة العلمية النقاشية الدولية حول عولمة الإعلام السياسي وتحديات الأمن القومي للدول النامية، الثلاثاء ١١ أبريل ٢٠١٧، المدرسة الوطنية العليا للعلوم الساسية الجزائر، ص ٢٠، ٢١.

^(٨٠) دكتور أحمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ٨٨.

الخاتمة

وأخيرا الخاتمة التي توصل إليها البحث، والتي تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها، بالإضافة إلي بعض التوصيات التي نلتمس من المشرع المصري أن يأخذها في الإعتبار حال إصدار أي تنظيم تشريعي يعالج أعمال وقرارات الضبط الإداري في ظل الوسائل الإلكترونية الحديثة، وما يكفل الحفاظ علي النظام العام دون إهدار للحقوق والحريات. حيث أستهدفت الدراسة إلقاء الضوء علي مخاطر الوسائل التكنولوجية الحديثة علي النظام العام في الدولة في ظل الحكومة الإلكترونية، وبذلنا جهدنا من خلال هذا البحث لتوضيح عدة نقاط. فقسمنا بحثنا إلي ثلاث مباحث. وتحدثنا في المبحث الأول عن الجرائم الإلكترونية الحديثة وفي المبحث الثاني عن مخاطر الوسائل الإلكترونية الحديثة علي العناصر التقليدية للنظام العام، أما المبحث الثالث فكان عن مخاطر الوسائل الإلكترونية الحديثة علي العناصر الحديثة للنظام العام. وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

١- أحدثت ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تطور هائل في مجال الإتصال وتقنياتها المختلفة والذي أثر علي النظام العام في الدولة: حيث أدي التطور الإلكتروني إلي ظهور ما يسمى بالحكومة الإلكترونية، وتبنت بعض الدول نظام التقاضي الإلكتروني وأحدثت نقلة نوعية في تحويل الخدمات الورقية إلي خدمات إلكترونية، وإنشاء قاعدة بيانات تحتوي عي كافة التفاصيل التي تتعلق بالمواطنين. فعلي الرغم من الدور الإيجابي للتطور الإلكتروني، إلا أن له أيضاً دوراً سلبياً في في تهديد الخصوصية والحريات الشخصية للأفراد إذا أسيء استخدامها أو العبث بها. فالتقدم الإلكتروني وما صاحبه من ظهور وسائل الإتصال الحديثة أدي إلي ظهور أنماط عديدة تهدد النظام العام ومنها الإعتداء علي الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة وسرية المراسلات والسب والفضف عن طريق الإنترنت، والدخول غير المشروع علي أنظمة الحاسب الآلي والتنصت والتجسس علي البيانات والمعلومات، وإنشاء مواقع للتحرير علي إرتكاب الجرائم،

وتهديد الأمن العام من خلال تخصيص مواقع للتدريب علي الأعمال الإرهابية وكيفية صنع المتفجرات والقنابل.

٢- تطور سلطة الضبط الإداري الإلكتروني عن نظيرتها التقليدية والتي تهدف إلي حماية النظام العام في جوانبه الأمنية والصحية والمعنوية والأخلاقية والأدبية من مخاطر الأنشطة الإلكترونية، والذي يتمثل في النظام المعلوماتي للدولة، ويعمل علي إدارة مرفق عام بطريقة إلكترونية ومصالح الدولة الجوهرية والخدمات التي تقدم للجمهور بطريقة إلكترونية، وبالتالي فإن المقصود بتلك الأنشطة الإلكترونية هي الأنشطة ذات الطابع العام وحمايتها من ثمة عبث أو تعطيلها بصورة تؤثر علي سير المرفق العام بطريقة منتظمة. فسلطة الضبط الإداري من أهم الأجهزة المنوط بها كفالة أمن الدولة والأفراد معاً، لذلك يجب عليها إتخاذ كافة الإجراءات والوسائل للحفاظ علي النظام العام وبغض النظر عن أي شيء آخر، وقد يواجهها بعض الصعوبات والمعوقات أثناء ممارستها لوظيفتها. وتتقيد سلطات الضبط الإداري بالغرض الذي أنشأت من أجله وهو حفظ وحماية النظام العام، لذلك لا يجوز لها الوصول إلي أهداف أخرى حتي وإن تعلقت بالمصلحة العامة نظراً لأنها تتقيد بأغراض الضبط الإداري فقط. فالضبط الإداري هو نشاط إداري وقائي تقوم به السلطات الإدارية المختصة وفقاً لأحكام الدستور والقانون والضوابط والمبادئ التي صاغها القضاء الإداري، وذلك بقصد تنظيم النشاط في حالات معينة وتقييده في حالات أخرى من أجل حماية النظام العام.

٣- الموازنة بين فعالية الضبط الإداري للشبكات الإجتماعية للتواصل الإجتماعي وبين حماية الحقوق والحريات المرتبطة في المجتمع. فتخضع جميع سلطات الضبط الإداري لمبدأ المشروعية حرصاً علي كفالة الحقوق والحريات، فالمحافظة علي النظام العام كغاية للتدبير الضبطي من أخطر وظائف السلطة التنفيذية سواء في العصور القديمة أو الوسطي أو الحديثة، وهي من أقدم وظائف الدولة ولا غني عنها للمواطنين حتي يتمكنوا من التمتع بحقوقهم وحرياتهم التي نص عليها القوانين والعيش في سلام في العصور الحديثة. ومع الإستغلال

المتزايد للشبكات الإلكترونية للتواصل الإجتماعي في ممارسة أنشطة خطيرة كالشغب والإرهاب، جعل سلطات الضبط الإداري تتدخل بفاعلية وتستغل التدابير القوية والمتنوعة للحد من المخاطر الناجمة عن الشبكات الإلكترونية للتواصل الإجتماعي، ولكن توجد بعض المخاوف من أن تتجاوز السلطات الإدارية في إستعمال سلطاتها وتؤدي إلي التضيق علي الحقوق والحريات التي ترتبط بتلك الشبكات الإلكترونية كالحق في الخصوصية وحرية التعبير. لذا لا بد أن تعمل السلطات الإدارية في إطار من التوفيق بين فعالية الضبط الإداري لتلك الشبكات وبين المحافظة علي الحقوق والحريات التي تتصل بها. فتمثل الضمانة الأبرز في حماية الحقوق والحريات في سحب سلطة الولاية العامة لتنظيم النشاطات من إختصاص سلطات الضبط الإداري إلي إختصاص سلطة الضبط التشريعي، إلي جانب جملة من المبادئ القانونية التي تحد من سلطاتها التقديرية في الجانب العقابي واللائحي، وما يمر به سن القوانين من إجراءات شفافية وعلمية وشكلية.

ثانياً: التوصيات:

- ١- فإننا نوصي المشرع المصري والتشريعات العربية والأجنبية بضرورة تحديث كافة القوانين التي تتعلق بالضبط الإداري أو القيام بسن قانون خاص ينظم الضبط الإداري الإلكتروني في شتي جوانبه حتي لو أدي ذلك إلي تقنين أحكامها، فعلي الرغم من أن بعض الإجراءات الضبطية التقليدية تصلح للانتقال إلي الواقع الإلكتروني الجديد، إلا أننا نري أن المشروعية الصريحة تعد أفضل من المشروعية الضمنية، حيث نكون بصدد تنظيم كامل وشامل يستوعب كافة مظاهر التطور القائمة بشأن الضبط الإداري.
- ٢- نوصي الجهات الأمنية بضرورة تأسيس مواقع إلكترونية تتيح للأفراد التبليغ الإلكتروني حال وجود أي أفعال تهدد النظام العام سواء كانت تقليدية أم إلكترونية.
- ٣- رفع معدلات الحماية الإلكترونية لبنوك المعلومات للحفاظ علي سرية وخصوصية البيانات والمعلومات المسجلة عليها، وتشديد العقوبات في حالة إساءة إستعمال تلك البيانات أو إستعمالها بغير الطريق الذي رسمه القانون.

٤- العمل علي وضع ضوابط لإستخدام مواقع التواصل الإجتماعي وتكون متناسبة مع الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد.
وأما بعد: فهذا جهدي المتواضع، قدمته رغبة في خدمة العلم وأهله، وأني علي يقين تام بأن النقص سمة من أعمال البشر، فما كان في هذا البحث من صواب فبتوفيق من الله عز وجل ثم بتوجيه أساتذتي الأجلاء، وما كان غير ذلك من تقصير فمرده إلي تقصير مني.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم أبو شنب، مستقبلات تربوية، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، العدد الثالث، المجلد الرابع.
- دكتور أحمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.
- أحمد يوسف حافظ أحمد، النشر الإلكتروني ومشروعات المكتبات الرقمية العالمية والدور العربي في رقمنة وحفظ التراث الثقافي، دار نهضة مصر، ٢٠٢٣.
- أريك أسبلوند، نيل بورون، أندرو ليمو، وسائل التواصل الإجتماعي دليل عملي للهيئات المعنية بالإدارة الإنتخابية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٤.
- المبادئ الأساسية لاستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة الجناة، هافانا، كوبا، ٢٧ أغسطس - ٧ سبتمبر ١٩٩٠، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٢، ١٥، ١٦.
- المستشار أيمن بن ناصر بن حمد العباد، كتاب بعنوان المسؤولية الجنائية لمستخدمي شبكات التواصل الإجتماعي، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والإقتصاد، ٢٠١٥.

- دكتور بسنت مراد، بحث بعنوان ترويج الشائعات والأخبار الكاذبة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وعوامل إنتشارها، جامعة القاهرة، كلية الأعلام، مركز بحوث الرأي العام، مجلد ١٧، العدد الرابع، ٢٠١٨.
- الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، كتاب بعنوان وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية، النشر زاوية المعرفة، ٢٠١٣.
- دكتور حكيم غريب، مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي علي الأمن الاجتماعي "الرهانات والإستراتيجيات"، ماخلة في الندوة العلمية النقاشية الدولية حول عولمة الإعلام السياسي وتحديات الأمن القومي للدول النامية، الثلاثاء ١١ أبريل ٢٠١٧، المدرسة الوطنية العليا للعلوم الساسية الجزائر.
- خالد زيادة، أنطوان أبو زيد، لبنان دراسات في المجتمع والإقتصاد والثقافة، المركز العربي للإبحاث و دراسة السياسات، ٢٠٢١.
- د. داوود الباز، حماية السكنة العامة، دراسة مقارنة ف القانون الإداري البيئي والشريعة الإسلامية، ٢٠٠٤، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- دعاء محمد إبراهيم بدران، التشريعات الممكنة للضبط الإداري و الأمني لمكافحة الإنحراف الفكري عبر منصات التواصل الاجتماعي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد الأربعين، ٢٠٢٣.
- ديراج ميرثي، التواصل الاجتماعي في عصر تويتر، ترجمة دكتور محمد عبد الحميد، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.
- رافي غويتا، هيوبركس، وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها علي المجتمع، ترجمة عصام سيد عبد الفتاح، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٧.
- دكتورة سجي محمد عباس، التلوث السمعي، دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.
- دكتورة سجي محمد عباس، دور الضبط الإداري البيئي في حماية جمال المدن، دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، مكتبة دار السلام، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.
- دكتور سعد الدين مسعد هلاللي، الجديد في الفقه السياسي المعاصر، مكتبة وهبة، ٢٠١١.

- سعد ياسين عباس، المخاطر الإجتماعية للعولمة وانعكساتها علي القيم والتنشئة الإجتماعية، مجلة ديالي، العدد الثامن والثلاثون، ٢٠٠٩.
- سعيد بوكرامي، مقال بعنوان الشائعة وتزييف الحقائق في مواقع التواصل الإجتماعي، مجلة المسرح العربي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدان ٥١٩ - ٥٣٠، فبراير ٢٠٢٠.
- د. شريفة كلاع، بحث بعنوان ظاهرة تجنيد الشباب في الجماعات الإرهابية من خلال استخدام شبكات التواصل الإجتماعي، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، المجلد رقم ٢، العدد السادس، سبتمبر ٢٠١٨.
- شيلان سلام محمد، المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة في نطاق الأسرة، دار المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.
- د. عبد الرؤوف هاشم بسيوني، نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥.
- عثمان محمد الدليمي، مواقع التواصل الإجتماعي، دار غيداء للنش والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠.
- عصام الدين مصطفى صالح، الإعلام الأمني الدولي في الأزمات، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٠.
- علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٢.
- دكتور علي إسماعيل، مواقع التواصل الإجتماعي بين التصرفات المرفوضة والاخلاقيات المفروضة، بحث مقدم لجائزة الدعوة والفقہ الإسلامي، دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٠.
- دكتور علي بن فايز الجحني، مراكز البحوث ودورها في التصدي لمهددات الأمن، بحث مقدم ضمن فعاليات التنسيق العاشر لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول الأمن الفكري بالتعاون مع جامعة طيبة، في الفترة من ٢٠: ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- دكتور فارس محمد العمارات، الإرهاب العابر للحدود وتداعياته علي الأمن والسلام الدولي، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢١.
- دكتور محمد صادق إسماعيل، دكتور عبد العال الديربي، الجرائم الإلكترونية دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.
- دكتور محمد عزت الطائي، نوفل علي الصفو، بحث بعنوان جريمة الإخلال بالآداب العامة بواسطة وسائل تقنية المعلومات، مجلة بحوث مستقبلي، العدد ٢٩، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
- دكتور محمد محمود الروبي، الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والإقتصاد، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.
- ميلود بن عبد العزيز، الجرائم الأخلاقية عبر الإنترنت وأثرها علي المجتمع من منظور شرعي وقانوني، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد ١٧، ٢٠١٢.
- دكتور هاشم منصور نصار، الجرائم المخلة بالشرف وأثرها علي الوظيفة العامة، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

– مراجع اللغة الإنجليزية:

- Anthony Kent, Tom fisher, Iryna Kuksa, Undertanding Personalisation, New aspects of design and consumption, Published by Elsevier science, 2022.
- Bernd W. wirtz, Digital Government, starategy, government modes and technology, springer international publishing, springer texts in business ad economics, 7 october 2022.
- Jonathan andrew and fredere bernard, Human rights, Responsibilities in the digital age, Published by Bloomsbury Publishing Pic, Newyork, 2021.
- Patrick lee plaisance, Communication and media ethics, faculty of communication sciences, unversita della svizzera italiana de gruyter, 10 sep 2018.
- 5– Raymond Firth, Elements of social organization, London, 1963.

- Sally Gainsbury, Online Gambling Addiction Reports, the relationship between internet gambling and disordered gambling, Volume 2, Issue 2, Springer International Publishing, 2015.
- Susanne Christmann, The impact of online health information on the doctor– patient relationship, Finding from a qualitative study, London, medialse, department of media and communications, 2013.
- Yasmin Ibrahim, Fadisaiieddine, Fake news in an era of social media, Tracking viral contagion, London new york, Published by Rowman and Littlefield Publishers, 2020.
- Zeynep Oktem, Flash mobs as critical interventions: a meeting point between media, Performance, politics and activism. research master thesis:media&performance studies faculty of humanities Utrecht university, 2014.

مراجع اللغة الفرنسية:

- Annie Doryse Chiédji Bon, L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À CHICOUTIMI COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAITRISE EN GESTION DES ORGANISATION, ENTREPRENEURIAT FÉMININ EN AFRIQUE: SECTEUR DES NOUVELLES TECHNOLOGIES DE L'INFORMATION ET DE COMMUNICATION (NTIC), ÉTÉ 2023 P 25: 26.
- Conseil d'Etat Francais, 18 december 1959 N 36385 36428, Arret Lutetia.
- Conseil d'Etat Français, 27 novembre 2013, n°365587, Aberkane.
- Hyunjin seo, j brain houston, Teens' social media use and collective action, 2014.
- Mohamed Karim Missaoui, Le Droit Pénal Marocain et L'éthique à L'épreuve de la
- Cybercriminalité, Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement, 2021.

ثالثاً: الدساتير والقوانين:

- دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ وفقاً لأخر تعديلاته في ٢٣ أبريل ٢٠١٩.
- قانون جرائم تقنية المعلومات، رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، الجريدة الرسمية- العدد ٣٢ مكرر.
- قانون تنظيم الصحافة و الإعلام، رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، العدد ٣٤، بجمهورية مصر العربية.
- قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ المعدل في ١٥ أغسطس ٢٠٢١ بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.
- قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والموكب والتظاهرات السلمية، رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣، جمهورية مصر العربية.
- القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٧ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية.
- القنون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات بعمان.
- القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية بدولة قطر.